

لَا
النورُ إِلَّا سُلَطَانٌ

« ۚ ۚ ۚ »



شبَّهَاتُ وَإِجَابَاتُ حَوْلِ
مَكَانَةِ الْمَرْأَةِ
فِي إِسْلَامٍ

تألِيف
دُ. مُحَمَّدٌ عَزَّازٌ



شُبُهَاتٍ وَاجْبَابٍ
حَوْلَ
مَكَانَةِ الْمَرْأَةِ فِيِ الْإِسْلَامِ

تألِيف
دُ. محمد عَمَّار



اسم الكتاب: شهاد وعادات حول مكانة المرأة في الإسلام
المؤلف: د. محمد عمار
إشراف: عمار داليمان محمد إبراهيم
ناريخ النشر: الطبعة الأولى مارس 2008 م
رقم الإيداع: 2008 / 7168
ISBN: 977.02-4273-2
التصنيف الدولي: 2008

الإدارة العامة للنشر 22 ش. محمد عرابي، المهندسين، الجيزة
ن. 022/33472864-022/3466434
البريد الإلكتروني للإدارة العامة للنشر: publishing@nahdetmistr.com

الطبع 30 المطبعة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر
ن. 022/38330287 - 022/38330289
البريد الإلكتروني للطبع: press@nahdetmistr.com

مركز التوزيع الرئيسي 18 ش. كاميل سلفي - الدقي
القاهرة - جن. ٢٦ - القاهرة - القاهرة
ن. 022/25909827 - 022/25908895 - 022/25909395

مركز شدمة العملاء
البريد الإلكتروني للخدمة العملاء
customerservice@nahdetmistr.com
البريد الإلكتروني لإدارة البيع: sales@nahdetmistr.com

مركز التوزيع بالسكندرية 408 طريق العربة - إسكندرية
ن. 03/5462099
مركز التوزيع بالمنصورة ١٣ شارع المستكفي الدولي - المنصورة
- منفرع من شارع عبد السلام عارف - مدينة السلام
ن. 050/ 2221866

موقع الشركة على الانترنت: www.nahdetmistr.com



لأنها أخمد محمد إبراهيم سنة 1938

جميع الحقوق محفوظة © لشركة نهضة مصر للطباعة والتشر والتوزيع

لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تحرير أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بآذن كتابي مسبق من الماشر

في الرد على الشبهات التي يثيرها خصوم الإسلام، أو الجاهلون بحقائقه، حول مكانة المرأة في الإسلام، و حول أهليتها مقارنة بأهليية الرجل.. لا بد من التنبيه على عدد من الحقائق المنطقية والواقعية البدهية التي يجب التنبيه إليها في هذا الميدان.. وذلك من مثل

• ضرورة التمييز بين «الدين الإسلامي» و «ثقافة المجتمع الإسلامي»..

- فالدين هو البلاغ القرآني.. والبيان النبوى لهذا البلاغ القرآني..

- بينما ثقافة المجتمع الإسلامي قد تشوّبها شوائب ورواسب وعادات وتقالييد وأعراف من الممكن ألا تكون خالصة في إسلاميتها.. فقد تكون موروثة عن الجاهلية الأولى.. وقد تكون وافدة من أنساق حضارية وثقافية غير إسلامية.. وقد تكون معيبة عن مصالح ونزعات وغراائز غير منضبطة بمعايير الإسلام.. ولذلك وجدنا - وينجد وستجد دائمًا وأبدًا - دعوات الإحياء والتجديد والإصلاح دائمة العمل على تنقية الثقافة الإسلامية من الشوائب غير الإسلامية، وضبط العادات والتقاليد والأعراف، والآداب والفتون بمعايير الإسلام، كما جاءت في أصول الشرع، الإسلام البلاغ القرآني.. والبيان النبوى لهذا البلاغ.. ومن هنا،

فإن الرد على الشبهات التي تثار حول المرأة في الإسلام يجب أن تتحاكم إلى الدين الإسلامي - قرآناً وسنة - وليس إلى عادات أو تقاليد سادت أو تسود في هذه البيئة الإسلامية أو تلك، في حقبة تاريخية معينة، أو لدى طبقة من الطبقات.. فنحن ندعو أولئك الذين يزيفون حقيقة موقف الإسلام من المرأة إلى محاكمة الإسلام: إلى مرجعيته المعصومة: القرآن الكريم.. والسنة النبوية الصحيحة.. لا إلى العادات والتقاليد التي سادت قطاعات من المجتمعات الإسلامية، وخاصة في حقبة التراجع الحضاري لأمة الإسلام.. فالإسلام هو «المرجعية المعيارية» وليس «التاريخ»، «العادات والتقاليد والأعراف»...

« وحتى لا يقول هؤلاء المزيفون إنكم تدعوننا إلى «مرجعية نظرية» وإلى «مُثُل طوباويّة مثالية» لم تعرف طريقها إلى الممارسة والتطبيق في يوم من الأيام.. فإننا سنبدأ فصول هذا الكتاب بالتطبيقات والممارسات التي جسدت الرواية القرآنية لمكانة المرأة الاجتماعية، تلك التي تمتلت في التموزج النبوى لتحرير المرأة في الدولة الإسلامية الأولى.. دولة النبوة في المدينة المطورة.. لنقول للجميع إن القرآن الكريم ليس نسقاً فكرياً عَزَّ على التطبيق، وليس نظرية فلسفية لم تغادر صفحات الكتب، وإنما هو منهج إلهي جاء ليكون حياة معيشة يقدر ما يستطيعه الذين يجاهدون لوضعه في الممارسة والتطبيق.. ولقد أصبح حياة معيشة متذلّل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين، محمد بن عبد الله، عليه أفضل الصلاة والسلام..

* وحتى لا يقول هؤلاء المزيفون: إن النموذج النبوى قد تجسد فى مجتمع بسيط، معاير لمجتمعاتنا المركبة والمعقدة.. ثم إن النبوة وقدوتها والرسالة وتوجهها قد أعطت هذا النموذج خصوصية فريدة تجعله غير قابل للتكرار والاحتذاء. حتى لا يقول المزيفون ذلك، فإننا ستجعل الفصل الثانى من هذا الكتاب عن تجسيد هذا النموذج الإسلامى لمكانة المرأة فى دولة الخلافة الراشدة، وخاصة فى الفترة العصرية على عهد عمر بن الخطاب (٤٠ ق.هـ - ٢٣ هـ - ٦٤٤ م) عندما تمت الفتوحات واكتفى بناء الدولة، أو ضمت الدولة أغلب المجتمعات التى كانت متحضره ومركبة ومعقدة فى ذلك التاريخ. وأيضاً عندما كان الحاكم - عمر رضى الله عنه - متميزاً بشدة غير معهودة.. لنتقول لهؤلاء الذين يتبررون بهذه الشبهات: هذا هو نموذج التحرير الإسلامى للمرأة، وتلك هي المكانة الاجتماعية للمرأة، فى ظل الدولة المتحضره، المترامية الأطراف.. وتلك هي مكانة المرأة فى علاقاتها مع حاكم مثل عمر بن الخطاب.. - ثم نتبع هذين الفصلين بالفصلين التى تجيب عن الشبهات.

* ولقد ظل هذا النموذج الإسلامى حيًّا وقائلاً ومرجعاً معيارياً للدعوات الإصلاح والتجديد حتى فى عصور التراجع الحضارى للتاريخ الإسلامى.. ثم أخذ طريقه إلى البروز والسيطرة فى الاجتهدات الإسلامية الحديثة والمعاصرة فى هذا الميدان.. لقد كان الإسلام منذ اللحظة الأولى «إحياء» للإنسان؛ ذكرنا أو أنشى فى كل ميادين الحياة: فكرية كانت أو تطبيقية تلك

الميادين.. وصدق الله العظيم عندما يعبر قرآنَه الكريم عن هذه الحقيقة العظمى فيقول: ﴿بِأَنَّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا إِسْتِحْيَاً لِلَّهِ وَلِرَسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُنْهِيُّكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]

• وكما ترجم المسلمون وأحيوا علوم مدرسة الإسكندرية - وخاصة العملية والطبيعية والدقيقة - بقيادة الأمير الأموي خالد بن يزيد (٧٠٨-٩٠٥هـ) منذ النصف الثاني للقرن الهجري الأول، وعرفت حضارتهم النبوغ والإبداع - في ظل حاكمة الإسلام - في كل ميادين العلوم الكونية: فضلاً عن الشرعية والإنسانية، منذ فجر تلك الحضارة، فلقد قبرت النصرانية الغربية علوم اليونان، حتى إن الحضارة المسيحية الأوروبية لم تعرف إلا عالماً في الفلك - هو «كوبيرنيكوس» Copernicus (١٤٧٣-١٥٤٣م) بعد ستة عشر قرناً من ميلاد المسيح، عليه السلام!.. والكتاب الذي ألفه «كوبيرنيكوس» عن دوران الأفلاك سنة ١٥٣٠م ظل ممنوعاً من النشر حتى سنة ١٥٤٣م!.. وعندما طبع في «نورنبرج» حرمت الكنيسة توزيعه، فلم يفرج عنه إلا في سنة ١٧٥٨م!!.. أي أن الحضارة المسيحية لم تعرف أول فلكي - من الناحية العملية - إلا بعد ثانية عشر قرناً من عمرها!!.. بينما فجر الإسلام النبوغ العلمي والإبداع الفلسفى منذ فجر الإسلام.

• وكما حدث هذا في ميادين العلوم والفلسفة، حدث في قضية المرأة - تحريراً واحياء - فكانت المرأة في طليعة الإيمان بالإسلام.. وطليعة الشهادة في سبيل الإسلام.. والمشاركة للرجل في حفظ القرآن ورواية السنة النبوية.. وفي إقامة الدين والدولة

والحضارة.. بينما ظلت الحضارة النصرانية الغربية حتى هذه اللحظات تُصنَّف على المرأة بحمل «أمانة الدين»!.. بل إن ما عرفته هذه الحضارة الغربية مما سمي بـ «تحرير المرأة» لم تعرفه إلا بالعلمانية: أي على أنقاض الدين، وبالمراغمة للكنيسة!.. بينما كان الإسلام هو الصانع الأول لتحرير النساء.. فكان تحريراً بالدين.. بينما كان في الغرب تحريراً من الدين!..

تلك حقائق جوهرية وأولية أثرنا الإشارة إليها في التقديم لغصول هذا الكتاب.. الذي ندعوه الله، سبحانه وتعالى، أن ينفع به.. وأن يتقبله إسهاماً ملخصاً في باب رد كيد المرجفين المزيفين لحقائق مكانة المرأة في الإسلام.. و موقفها من الرجل في المجتمع الإسلامي.. سواء كان هؤلاء المزيفون والمرجفون من خصوم الإسلام، أو من الجاهلين بحقائق مكانة المرأة في الإسلام..

الدكتور محمد عمارة

الفصل الأول

◆◆◆ صورة المرأة في صدر الإسلام ◆◆◆

١ - الحديث عن المرأة المسلمة: في فكرنا الإسلامي الحديث وتصوراتنا الإسلامية المعاصرة حديث طويل وعريض وعميق... وأكثر من هذا فإنه مليء بالاختلافات والتناقضات!!

بل إذا شئنا الدقة قلنا: إن هذا الاختلاف يبالغ إلى حد التناقض، في تصور فكرنا الإسلامي لصورة المرأة المسلمة ومكانتها في المجتمع ودورها في الدولة، ليس خاصية لفكرنا الحديث: فقد رأينا ورأوا وقرأناه ولا زلنا نقرؤه في كتب التراث..

وعلى سبيل المثال، فمن مذاهب الإسلاميين - كما عند الخوارج - من قرر المساواة بين المرأة والرجل في «الولاية»، بما فيها «الولاية العامة»، فأجازوا توليها الخلافة وإمارة المؤمنين.. ووضعوا هذا المذهب في التطبيق!!

ومن هذه المذاهب من أجاز ولايتها للقضاء جميعه، قياساً على جواز ولايتها (الإفتاء). كما هو رأى الإمام محمد بن جرير الطبرى (٢٢٣ - ٢٣١ هـ / ٨٢٩ - ٩٢٣ م).. على حين أجاز لها ذلك أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٧ م) مستثنياً قضاء «القصاص والحدود».. أما الشافعى (١٥٠ - ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م) فإنه منع ولايتها للقضاء قياساً على منعها من الولاية العامة وإمارة المؤمنين!!

ولم يكن حال فكرنا الإسلامي الحديث، وتصوراتنا لحال المرأة المسلمة ودورها في المجتمع، بأفضل مما كان الحال عليه في كتب التراث ومذاهبه!

فكثير هي تلك الحركات والدعوات الإسلامية التي تدعوا إلى جعل المنزل وحده ميدان عمل المرأة الوحيد، ومن ثم تدعوا إلى الاتجاه إلى التعليم، العلوم التي تؤهلها لعمل المنزل وتربية الأطفال.. وهم في ذلك يستلهمون تراثنا عن المرأة في عصورنا المظلمة، تلك التي تحولت فيها المرأة إلى دمية للمتعة الجنسية، حتى لقد ذيل فيها - ماعدا الشهوة الجنسية - كل ما لديها من ملكات.. حتى الروح الجاهلية - روح وأد البنات - عادت إلى أدبيات ذلك العصر، لابسة - زوراً وبهتاناً - ثياب الإسلام!.. فرأينا الشاعر يتحدث عن أن استكمال النعمة بالنسبة لوالد البنت إنما يتحقق عندما يرث «كريمتها» إلى القبر!.. فهى «عوره» لا يترها إلا «القبر»!

ولم أر نعمة شملت كريماً كنعمة عوره سرت بقبرها
وقال آخر متحدثاً عن الذي تهوى ابنته له الحياة في حين
أنه يهوى لها الموت :

تهوى حياتي وأهوى موتها شفقاً

والموت أكرم نزال على الحرم

وتحدث ثالث عن موت البنات، باعتباره مجدداً

ومن غاية العجد والمكرمات يقاء البنين وموت البنات

صحيح أن فكرنا الحديث لم يعد يتتردد فيه هذا الشعر الركيك..
لكن هذه «المضامين الركيكة» لا زالت مستكنة في كثير من عقول
 أصحاب دعوات ترفع أعلام دين الإسلام ورأياته!

ولقد اجتهد أصحاب هذا «الفكر» حتى أجهدوا الحقيقة
الإسلامية فلروا عنق بعض المأثورات المروية، وجردوها من
ملابساتها، حتى انتزعوها من «الخصوص» إلى «العموم»، ومن
«النسبية» إلى «الشمول المزبود».. فبשוروا بأن المرأة – كل امرأة
وبصرف النظر عن عقلها وعملها – ناقصة عقل ودين.. ولن يقلح
رأى قوم منحوها في مجتمعهم ولاية من الولايات!

حدث ذلك.. ووجدنا هذا «الفكر» تبشر به حركات ودعوات
إسلامية في عصرنا الحديث، ويتلقيه نقر من أعداء الإسلام.. والى
جانب هذا «الفكر» وجدنا تيار (الجامعة الإسلامية)، على لسان واحد
من أعظم علماء وهو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ -
١٢٢٣هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) يحلو الغيار عن وجه الإسلام الحق
في هذه القضية، فيحرر المقالات والقصول ليقدم تصور الإسلام
ال حقيقي ونظرته الصادقة لقضية المرأة المسلمة، وهو تصور ونظرة
تساوي فيها النساء مع الرجال في الأهلية والحقوق والواجبات..
فالقرآن الكريم يجمع هذا التصور في الآية الكريمة: (ولهن مثل الذي
عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) [٢٢٨] [النور]

فالكلمات الأولى من الآية – كما يقول الإمام محمد عبده –
«قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة متساوية للرجل في جميع الحقوق..
فهم متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في

الذات والإحساس والشعور والعقل: أى أن كلاً منها بشرطان، له عقل يتذكر في مصالحة، وقلب يحب ما يلائمه ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر...»

أما الشق الآخر من الآية، وهو الذي يتحدث عن «الدرجة»، التي للرجال على النساء، فهي «القوامة»، أى الرئاسة، التي للرجال على النساء واللارزمة لسير المجتمع الإنساني، والنابعة من الخبرة الأكثر، والنهاض بالعبء المالي في الإنفاق على المنزل والأسرة. فهذه «الدرجة»، و«القوامة».. كما يقول الإمام محمد عبده «توجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء».. وهي «الرياسة» التي يتصرف فيها المرأةوس ببارادته واختياره، فإن كون الشخص قياماً على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه: أى ملاحظته في أعماله وتربيته.. فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن»^(١)..

هكذا.. وعلى هذا النحو المختلف، والمتناقض، تجاورت في «فكترا الإسلامي» الحديث الأحكام والتصورات الخاصة ب موقف الإسلام من المرأة، وبصورة المرأة المسلمة في الإسلام.. الأمر الذي يستوجب العودة إلى تجربة العصر النبوي: لنرى الموقف الحق للإسلام الحق وللمسلمين الأولين من المرأة.. وحتى تنتضح الصورة الإسلامية للمرأة المسلمة في صدر الإسلام، وحتى لا يضل

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤، ص ٦٣٥ - ٦٣٠، طبعة بيروت ١٩٧٢م.

عقلنا الإسلامي الحديث أسيراً لفكرة العصور المظلمة - عصور
الحريم والاقطاع - المحسوبة زوراً وبهتاناً على الإسلام، في
الوقت الذي يتوهם فيه أن ولاءه إنما هو لدين الإسلام.. وحتى
لاندع فرصة لمثيري الشبهات من أعداء الإسلام..

٢ - «فليس حقاً ولا صدقاً أن الخيار أمام المرأة العربية
وال المسلمة، محصور في طريقين اثنين، وفي صورتين لا ثالث لهما:
الأولى: صورة امرأة العصر «المملوكي» - العثماني؛ عصر
الحريم عندما تحولت المرأة إلى دمية للشهوة الجنسية، تتزين بها
المخادع، على نحو ما كان عليه الحال في المدن، ولدى الطبقة
الثانية المترفة و «الراقية» على وجه الخصوص..
والثانية: صورة المرأة الأوروبية، التي تتشبه بالرجال، وتقرأ
القصص الغرامي، وتشرب السجائر، وتعرض على الملا من
زيتها ما أمر بسترها شرع الله!»

ليس حقاً ولا صدقاً أن البديل لأمرأة عصر الحريم - والتي
ذبت ملكاتها، كإنسانة، باستثناء غرائز الجنس و «ملكات» المكر
والخداع التي اشتهرت بها في قصص (ألف ليلة وليلة) - هو
امرأة الحضارة الأوروبية، التي ثارت وتثور اليوم علامات
استفهام كثيرة حول الجدوى الأدبية والمادية التي تحققت
للمجتمع من وراء الفكرة التي أسلت عليها تحررها الحديث..
فكرة أن حرية المرأة تعنى إلغاء أي تمايز بينها وبين الرجل، إن
في الطبيعة أو في الاختصاص!

وأمام علامات الاستفهام هذه، والتي ثارت وتثور بعد أكثر من قرن اقتفت فيه «امرأة المدينة» – العربية المسلمة – أثر المرأة الأوروبية، متخذة منها النموذج والمثل الأعلى، إنْ في الرزى أو العادات أو طرائق العيش أو أنماط السلوك.. وبعد اليقين الرافض لصورة «امرأة عصر الحريم»، التي خبرتها مجتمعاتنا في القرون التي رزحت فيها تحت سلطان المماليك وسلطان العثمانيين، أمام هاتين الصورتين بدأ الفكر العربي الإسلامي رحلة البحث عن الصورة المثلثة للمرأة العربية المسلمة، تلك التي تستدعيها ضرورات واقعه الطامح للنهاية المستقلة، والتي تتحقق استقلالها من خلال رفض «التخلف المملوكي – العثماني» والتحفظ على «التقديم والتمدن الأوروبي» على حد سواء..

وتساقاً مع القانون الذي يحكم صحة هذا الفكر العربي الإسلامي، فلقد عادت وتعمد الاهتمامات بالعقل العربي المسلم ليرى وليكتشف حقيقة الثورة التي مثلها ظهور الإسلام في حياة المرأة.. وحقيقة الموضع الذي احتلته المرأة في المجتمع بثورة الإسلام هذه.. وحقيقة القيمة التي ميزت وتميزت المرأة «العربية والمسامة» عن «امرأة عصر الحريم» و«امرأة الحضارة الأوروبية».. معاً..

لقد ساوي الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، دون أن تعنى مساواته هذه إلغاء تمايز الجنسين، في الطبيعة أو الاختصاص، فقرر للمرأة إنسانيتها، واحتفظ لها بتميزها، بل لقد رأى في هذا التمييز قسمة من قسمات إنسانيتها التي بها تتحقق المساواة بينها وبين الرجال..

ولقد صنعت ثورة الإسلام في الواقع العربي، وفي نفس الإنسان المسلم، تلك النهضة التي عقدت لواء القيادة في الدنيا، يومئذ، لتلك القبائل التي كان يأسها بينها شديداً، وتناحرها دائمًا لأتفه الأسباب، والتي كانت - قبل نهضة الإسلام - طيرًا مهينًا الجناح يتخطفه كل من الفرس والروم!

ولقد كان «الإسلام المجاهد» هو السر الأعظم والفاعل الأول في هذا التحول الذي أصاب الإنسان العربي عندما اهتدى بهدي الإسلام.. فكما تحول أعراب البداية وجفاعة القفار - بهذا «الإسلام المجاهد» - إلى فرسان للفتوح التي حررت الشرق من تسلط الساسانيين واستعمار البيزنطيين.. وإلى صناع للمدن والحضارة والعلوم والفنون، كذلك انتقل «الإسلام المجاهد» بالمرأة العربية من «همل» تتساوى فيه بسقوط المتعاع، أو «زينة» تتحلى بها حياة شيوخ القبائل وأثيرياتها.. إلى مكان المرأة المجاهدة التي زاملت الرجل في تأسيس «الدين» وبناء «الدولة»، جميعاً.

* وإذا كان الله سبحانه قد اصطفى لرسالة الإسلام محمد بن عبد الله - صلوات الله وسلامه عليه - فقد كانت المرأة هي أول مستجيب ومناصر ومؤازر للإسلام الدين!.. بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن تصديق زوج الرسول السيدة خديجة بنت خويلد (٦٨ - ٥٥٦ ق. هـ / ٦٢٠ م) بهذا الدين الجديد، وبصدق رسوله قد سبق وضوح الأمر حول حقيقة ذلك الوحي الذي فاجأ النبي في غار حراء عندما يبلغ سن الأربعين..

ففى البدء - وبعد طور «الرواية الصادقة» - رأى النبي ﷺ «ضوءاً، وسمع صوتاً.. ولم يكن يدرى ماهية هذا الضوء ولا حقيقة ذلك الصوت، حتى لقد خشى أن يكون به مسًّا من جنون، لكن خديجة كانت أسرع إلى التصديق والطمأنينة، فنفت عنه الهواجرس، وأخذت بيده إلى ذلك الحبْر: ورقة بن نوفل (١٢ ق. هـ / ٦٦١ م) الذي طمأنه إلى أن هذا الذى رأى هو الوحي والناموس الذى كان يراه موسى عليه السلام. ففى الحديث الذى يرويه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ / ٧٨٠ - ٨٥٥ م) فى (مسنده): قال الرسول ﷺ لخديجة - رضى الله عنها - : «إني أرى ضوءاً وأسمع صوتاً، وانى أخشى أن «يكون بي جن» قالت لم يكن الله ليفعل ذلك يك يا بن عبد الله!.. فكانت أسرع إلى التصديق بالدين الجديد من وضوح أمر ذلك الذى فاجأ النبي - عليه السلام - فى غار حراء.

ثم توالى الفضائل والأفضال من هذه السيدة الأولى فى حياة الإسلام والمسلمين.. فكانت أول من استجاب للدعوة الجديدة.. واقتربت استجابتها بالدعم الذى لا يعرف الحدود للنبي وللدين ولجماعة المسلمين المستضعفين، على اختلاف الميادين وتنوع المجالات التى اتخذها هذا الدعم الذى نهضت به خديجة فى حياة المسلمين.. ويكفى أن نعلم أن موتها كان حدثاً جللاً، هرّ قدرات المسلمين على الصمود فى محنتهم هرّاً عنيقاً، حتى لقد سُمّى الرسول - عليه الصلاة والسلام - العام الذى ماتت فيه «عام الحزن».

تلك كانت الصورة الأولى التي افتتح بها الإسلام أولى صفحات كتاب المرأة المسلمة، لتنتوى بعد ذلك الصور والصفحات.. تلك التي تجلّي حقيقة موقف الإسلام الحق من النساء: نصف المجتمع، وشاقون الرجال.

٣ - إننا نعلم أن بلادا إسلامية كثيرة لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوق سياسية كثيرة، تتراوح ما بين الحرمان من التصويت في الانتخابات العامة، وما بين الترشيح للمجالس التنيابية وتمثيل الأمة في هذه المجالس التشريعية.. وأغلب الذين يرتكبون هذا الحرمان ويدافعون عنه يتمسحون بالإسلام، فيزعمون أنه يحول بين المرأة و«الولاية»: أي السلطة والسلطان في شئون الدولة العامة، ومنها مجالس التشريع..

وحتى البلدان الإسلامية التي «منحت» المرأة حق الانتخاب، أو الانتخاب والتشريع وتمثيل الأمة في المجالس التشريعية، فإن حكوماتها التي أقدمت على هذا «التطور» قد احتذت فيه حذو المجتمعات الأوروبية؛ لأنها حكومات أغلبها «علماني». على حين ظل الكثيرون من الرافعين لأعلام الإسلام ورأياته في هذه البلاد يعارضون هذا «التطور» راعين تناقضه مع موقف الإسلام من المرأة، وهو الموقف الذي يصرّون على تحريمه «ولاية المرأة في شئون الدولة وسياسة الأمة»..

فهل حقا يقف الإسلام ضد «ولاية المرأة» وسلطتها وسلطانها في عالم السياسة والتشريع؟.. وهل إذا قلنا إن الأمة هي مصدر السلطات.. تحفظ الإسلام على هذا المبدأ فقال: إن الأمة هنا هي «الرجال» ولا يدخل فيها «النساء»؟!

لندع جانباً - ونحن نبحث عن رأى الإسلام في حق هذه القضية الهامة - ثمرات «فکر» المسلمين في هذا الميدان، فهي ثمرات مختلف ألوانها باختلاف موقع هؤلاء المفكرين وحظهم من الاستنارة والعلقانية في فهم النصوص والمأثورات والتجارب الأولى التي ساست المجتمعات بنهج الإسلام. لندع جانباً ثمرات هذا «الفکر»، ولننظر مباشرة فيما صنع الرسول ﷺ عندما شرع هو وصحابته - عليهم رضوان الله - في تأسيس الدولة، دولة المدينة، أولى دول العرب المسلمين. لنتظر في هذه التجربة السياسية، ولنبحث عن مكان المرأة فيها، لترى هل كان لها مكان في تأسيس «الدولة»؟ - بل لنبحث أيضاً لترى هل كان لها مكان في تأسيس «الدين»؟..

نحن نقرأ في الفكر السياسي الأوروبي عما يسمى بـ «العقد الاجتماعي».. وهو عقد «نظري» «مفترض»، يرتكضيه المحكومون والحاكمون لتأسيس «الدولة» التي تنظم علاقات الناس بعضهم مع بعض وعلاقات المحكومين بالحاكمين.. نقرأ عن هذا «العقد النظري - المفترض».. لكننا نعلم أن تأسيس دولة الإسلام العربية الأولى، تلك التي قامت بالمدينة المنورة، عقب الهجرة، قد قام على «عقد حقيقي»، ولم يكن فقط عقداً نظرياً!!

ففي موسم حج السنة التي سبقت الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة عقد الرسول ﷺ مع ممثلي قبيلة الأوس وقبيلة الخزرج عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، ذلك الذي اشتهر في التاريخ السياسي الإسلامي بـ «يبيعة العقبة»، وكان عدد

المتعاقدين - الذين بايعوا الرسول ﷺ تلك البيعة - خمسة وسبعين مثلاً ما يمكن أن نسميه «الجمعية التأسيسية» التي قررت إقامة سلطة النبي ودولة الإسلام بالمدينة عندما يصلها الرسول ﷺ مهاجراً. لقد كانوا يمثلون من أسلم من الأوس والخزرج، وبعد أن بايعوا الرسول ﷺ وتعاقدوا على تأسيس الدولة، انتخبا و اختاروا منهم اثنى عشر نقيباً ليكونوا قيادة المجتمع المسلم بالمدينة في ذلك الحين.

وما يعنينا هنا من هذه الحقيقة التاريخية الإسلامية أن هذه «الجمعية التأسيسية» قد ضمت امرأتين، اشتراكاً في البيعة وأسهمتا في هذا الحدث السياسي التاريخي. وبايعوا رسول الله ﷺ كما بايده الرجال سواء بسواء.. ولم يحدث أن اكتفى النبي ﷺ ببيعة الرجال عن بيعة النساء، ولا أن آخر الرجال النساء.. فـ «الأمة» - (الجماعة) - التي ملكت سلطان تأسيس الدولة وسلطات التعاقد مع الرسول ﷺ على إقامتها، هذه «الأمة» - مصدر هذه السلطة - قد ضمت النساء والرجال على قدم المساواة.. لقد كانوا ثلاثة وسبعين رجلاً، وامرأتين: «أم عمارة»: نسيبة بنت كعب الانصارية (١٢هـ / ٦٣٤م) وأم منيع: أسماء بنت عمرو بن عدى الانصارية (٣٠هـ / ٦٥٠م).

وبعد أن تأسست «الدولة» وقامت تناضل أعداءها استمرت المرأة المسلمة جزءاً أصيلاً وفعالاً في «الجماعة والأمة السياسية» - بل والجيش المقاتل - التي حمت الدولة، ودعمت أركانها، وامتدت بحدودها إلى ما هو أبعد من حدود المدينة

المُنورَة.. وَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ.. فَفِي عَامِ الْحَدِيبِيَّةِ (٦٢٨هـ م) عِنْدَمَا خَشِيَ الْمُسْلِمُونَ غَدَرَ قُرُوْنِيَّةَ بِرَسُولِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِمْ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ، بَايْعَ الْمُسْلِمُونَ الرَّسُولَ الْقَانِدَ عَلَى «الْحَرْبِ وَالْقَتْالِ».. وَفِي هَذِهِ الْبَيْعَةِ شَارَكَتِ الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ مُشَارِكَةَ الرِّجَالِ.. وَكَانَتْ أُمُّ عَمَارَةَ نَسِيْبَةَ بَنْتِ كَعْبٍ ضَمِّنَ النَّسَاءِ الْمُبَايِعَاتِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى «الْحَرْبِ وَالْقَتْالِ»! وَلَقَدْ تَمَّتْ هَذِهِ الْبَيْعَةُ تَحْتَ «شَجَرَةٍ»، وَسَمِّاها اللَّهُ سَبَحَانَهُ فِي قُرْآنِهِ الْكَرِيمِ «بَيْعَةَ الرَّضْوَانِ»: لَأَنَّهُ قَدْ مَنَّ عَلَى حُضُورِهَا بِرَضْوَانِهِ: (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَنْبَاهُمْ فَتَحَا قَرِيبًا) [الْفَتْحُ ١٨] – (إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَ اللَّهَ بِدِيْلَهُ فَرْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكَثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسِلَّمَ أَجْرًا عَظِيمًا) [الْفَتْحُ ١٠]

وَكَمَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ جَزْءًا أَصْبِلًا فِي «الْأُمَّةَ – الْجَمَاعَةِ» الَّتِي أَسْسَتْ «الْوَلَوَّهُ» وَنَصَرَتْهَا.. كَذَلِكَ كَانَتْ جَزْءًا أَصْبِلًا فِي «أُمَّةِ الدِّيْنِ وَجَمَاعَتِهِ».. فَعِنْدَمَا كَانَتْ تَخْتَارُ الْإِسْلَامَ لَمْ يَكُنْ يَكْتَفِي مِنْهَا بِشَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، بَلْ كَانَتْ تَذَهَّبُ – كَالرِّجَالِ – لِتَبَايِعِ الرَّسُولِ (يَا أَيُّهَا الَّذِي إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتِ يَبَايِعُنَّكَ عَلَى أَنَّ لَا يَشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرُقْنَ وَلَا يَرْزُقْنَ وَلَا يَقْتَلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِسُهْلَانٍ يَغْرِيَنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّ فِي مَغْرُوفٍ فَبَايِعُنَّ وَاسْتَغْفِرُ لَهُنَّ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ) [الْمُتَكَبَّرَةُ ١٢] وَأَكْثَرُ مِنْ هَذَا، فَلَقَدْ كَانَتْ حَدُودُ هَذِهِ الْبَيْعَةِ وَأَفَاقَهَا وَبَنُودُهَا مُفْتَوِّحةً لَا يَحْدُهَا إِلَّا قُدْرَاتِ النَّسَاءِ وَمَا يُطْعَنُ مِنْ أَعْمَالِ وَمَهَامِ.. فَفِي

الحديث يقول الصحابية أميمة بنت رقيقة: «جنت التبّى في نسوة نبأيه، فقال لنا: «فيما استطعن وأطقتن»^(١) تلك هي المرأة المسلمة.. وتلك واحدة من الصور التي تحدد مكانها في نظرة الإسلام..

٤ - كتب الفتن والقتال علينا وعلى الغانيات جر الذبائح
نعم، لقد عبر الشاعر بهذا البيت عن «تقسيم العمل» بين الرجل والمرأة.. ذلك التقسيم الذي ساد حياتنا وعالمنا الإسلامي ووطننا العربي عدة قرون..

لكننا نظم واقعنا وتاريخنا وحضارتنا إذا حكمتا على كل عصورها هذا الحكم الغريب.. ذلك أن انفراد الرجال بالدفاع عن الأوطان، وتحول المرأة إلى غانية، تستغنى بحملها عن التحمل، وتتخذ منه سلاحها الفعال الذي تخضع به القلوب، وتزيتها بالثياب ذات الذبائح الجرارة.. إن صورة المرأة تلك لم تُسْدِ حياتنا إلا في عصور الحريم والإقطاع، عندما تحولت المرأة - وهي نصف المجتمع - إلى دمية تزيين مخادع الرجال - نصف المجتمع الآخر - ففابت من حياة الطبقات المترفة - وخاصة في المدن - صورة المرأة العاملة، ومن باب أولى المشاركة في القتال دفاعاً عن الرأي والمبدأ والوطن..

(١) رواه ابن ماجة

وكما نظم تاريخنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة في كل قروننا.. وننظم مجتمعاتنا إذا حكمنا بعموم هذه الصورة كل البيانات والطبقات.. فإننا ننظم إسلامنا إذا اعتبرناه مسؤولاً عن قيام هذه الصورة في حقبة من حقب تاريخ المسلمين.. ذلك أن «الإسلامُ المجاهد» - والإسلام الحق هو الإسلام المجاهد - قد حول كلاً من الرجل والمرأة - عندما ظهر - في شبه الجزيرة العربية إلى جيش من المجاهدين..

صحيح أن القتال - في عصر البعثة النبوية - كان مهمة الرجال في الأساس - وهذا أمر طبيعي مع ما يتميز به الرجال عن النساء في البأس والخشونة والجلد وقدرات القتال - لكن ذلك العصر قد شهد اشتراكاً ملحوظاً للمرأة المسلمة في العديد من المعارك والغزوات التي قاد فيها النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه المسلمين في صراعهم المسلح ضد المشركين أو اليهود.. وبعد ذلك - في عصر الخلافة الراشدة - ضد الفرس والبيزنطيين.. وضد الربدة التي حدثت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام..

ففي كتب السنة النبوية الشريفة يروى أبو داود في (السنن) أن غزوة خيبر - التي حارب فيها المسلمون اليهود - قد خرجت فيها جماعة من نساء الأنصار فشاركن في أعمال الحرب، وكان خروجهن مجتمعات، وبمبادرة منهن: أى أنهن لم يخرجن في صحبة الأزواج أو الأولاد.. ومع ذلك فقد أقر الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه - بعد حوار دار بينه وبينهن - خروجهن هذا واسهامهن في الحرب، وفرض لهن أسمها في الغنائم مثل الرجال..

يروى أبو داود ذلك، فيقول: حدثني حشرج بن زياد، عن جدته أم أبيه، أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر، سادسة ست نسوة، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فبعث إلينا فجتنا، فرأينا فيه الغضب، فقال: مع من خرجتن؟ وبادن من خرجتن؟ فقلنا يا رسول الله، خرجنا فغزل الشعر، ونعنين به في سبيل الله، ومعنا دواء للجرحى، وتناول السهام، ونسقى السويف (شراب الحنطة والشعير) فقال: «لمن» حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسلهم لنا كما أسلهم للرجال.

فتحنن أمام حديث نعلم منه وجود «جمعية» من نساء خرجن بجاهدن مع الجيش المقاتل في خيبر، ويدعمن الجهد القتالي بغزل شعر الإبل وتقديمه في سبيل الله، وإعداد الدواء وتقديمه للجرحى، وسقاية المحاربين، والإسهام في العمل القتالي بإعداد السهام وتناولتها للراغبين بها في ساحة القتال.

وفي ذات (السنن) يروى أبو داود - أيضاً - عن أنس بن مالك قوله: (كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم - (أم أنس) - ونسوة من الأنصار يسقين الماء ويداويون الجرحى)!

وبعد عصر النبوة وعلى امتداد الحقبة التي سبقت سيادة قيم الإقطاع وتحول المرأة إلى دمية تتزين بها بيوت «الحرريم» - تناشرت في كتب التاريخ نماذج للنساء المقاتلات رفاغاً عن الدين والرأي والمذهب..

ففي «يوم اليمامة»، الذي دارت رحى الحرب فيه بين المسلمين والمرتدين بقيادة مسيلمة الكذاب - على عهد خلافة أبي بكر الصديق

- في هذا اليوم قدمت الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٢ هـ / ٦٣٤ م) ابنتها حبيب بن زيد بن عاصم شهيداً، مثل به مسيلمة: إذ قطع يديه ورجليه.. ولم تكتف نسيبة بهذه التضحية، ولم ترهب مصير ابنتها الشهيد.. فخاضت هي الأخرى غمار القتال مع الرجال، ففقدت يدها - قطعها مسيلمة - وأصابها يومئذ أحد عشر جرحاً.. وفي المدينة وبعد عودتها إلى منزلها، كان يزورها ويعودها في أيام علاجها ونقاوتها خليفة المسلمين أبو بكر الصديق..

وفي عهد بنى أمية، وخلال صراع الخوارج ضد عبد الملك بن مروان (٢٦ - ٦٤٦ هـ / ٧٠٥ - ٧١٤ م) وعامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي (٤٠ - ٦٦٠ هـ / ٩٥٥ - ٩٧٧ م) اشتهرت بالفروسيّة والشجاعة واحدة من نساء الخوارج هي غزالة (٦٩٦ - ٧٧٧ هـ) فقدت حرب الخوارج بالعراق شهراً كاملاً.

أقامت غزالة سوق الضراب لأهل العراقيين شهراً قفيفاً
ولقد بلغ بأسها في القتال إلى الحد الذي جعل الحجاج يفر من وجهها عندما اقتحمت بجيشها الكوفة، وعبره بذلك الشاعر:
أسد على وفي الحروب نعامة ريداء تجفل من صفير الصافر
هلا بربت إلى غزالة في الوعى بل كان قلبك في جناحي طانرا
حتى لقد قالوا إنها قد بلغت في الشجاعة وحسن السياسة إلى
الحد الذي جعل الخوارج يختارونها عليهم أميرة للمؤمنين.

وهكذا.. فلم تكن المرأة العربية دائمًا هي «الغانية التي تجر الذيل»!..

٥ - كثيرون هم الذين يظنون أن «الحركة النسائية» - أى سعي المرأة من أجل الحصول على حقوق لها، تراها قد حرمت منها بسبب ظلم الرجال لها - هي «بدعة» جاءت إلينا من الحضارة الغربية، ولا أصل لها ولا شبيه في تاريخ العرب والإسلام.

ومن هؤلاء من يعتقد ذلك: لأنه ينكر أن تكون للمرأة حقوق، فهو يشجب «حركتها» لأنه لا يرى لها ما يبررها.. فهى عنده «بدعة» و«ضلالة» جاءتنا ضمن «بدع الغرب وضلالياته»!..

وآخرون من هؤلاء الظانين يتصورون أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحررها من القيود التي رسفت في أغلالها زمن الجاهلية، ومن ثم فلم يعرف عصر صدر الإسلام للمرأة «حقوقاً» ناقصة تستدعي «حركة نسائية» تسعى للحصول عليها..

لكن نظرات في آيات القرآن الكريم، وفي أسباب نزول هذه الآيات، ونظرات في الحديث النبوي الشريف، وفي السيرة النبوية التي تحكى علاقة المرأة المسلمة بالرجل في المجتمع الإسلامي الأول، ودولة المسلمين الأولى في المدينة المنورة.. إن نظرات في هذه المصادر الدينية والتاريخية تضع يدنا على ما ينقض ظن هؤلاء الظانين بـ«الحركة النسائية»، ظن السوء.

صحيح أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحقق على جبهة تحريرها من قيود الجاهلية ما يساوى «الثورة» في هذا الميدان، وقرر لها من الحقوق مالم تحصل عليه بعد نساء في بلاد تحسبها بلاد التحضر والنور! لكن الكافة يعلمون أن القرآن الكريم لم ينزل دفعة واحدة، وإنما نزل مفرقاً - «منجماً» - وكانت آياته الكريمة تأتي لتجيب عن علامات الاستفهام وعن التساؤلات التي يطرحها المجتمع الإسلامي الأول، ولتحسم في القضايا والمشكلات التي تثار. فكان أن قامت العلاقة الجدلية والعروة الوثقى بين «النص» و«الواقع»... وكان ذلك - أيضاً - هو حال «الحقوق» التي قررها «النص» للمرأة المسلمة، فلقد جاءت استجابة لـ «حركة نسائية» إسلامية نبعت من إحساس المرأة المسلمة بذاتية متميزة في المجتمع الإسلامي، ومن شعورها بفوارق - لم ترض عنها - بينها وبين الرجال، بل ومن اعتقادها بظلم الرجال لها في بعض الأمور، الأمر الذي «حركها» لإزالة هذا الظلم، والمطالبة بذلك «الحقوق» فجاء «النص» مستجيباً لمطالبيها العادلة أو موضحاً للعدل الحاكم علاقتها بالرجال. فكانت ترضي حيناً، وتعصب حيناً آخر. والحرية التي سنتها الإسلام للمجتمع، والحلم الذي تحلى به الرسول - عليه الصلاة والسلام - يكفل إفساح الطريق أمام هذه «الحركة النسائية»، وإضاءة معالمه ينور الإسلام

ولقد عرف تاريخ الدولة الإسلامية الأولى - دولة المدينة - على عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - تلك الصحابية

الرايدة التي شاركت في بيعة العقبة، فأسهمت - مع الرجال ومثلهم - في «تأسيس» الدولة... وهي أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٢ هـ / ٦٣٤ م)، وعرفت تفاسير القرآن الكريم، وعلّمَتُ أسباب نزول آياته.. وكذلك كتب السنة النبوية الشريفة - تلك القصة التي تضع يدنا على «حركة» من حركات نساء ذلك العصر في سبيل حقوق رأين أن الرجال قد حرمون منها.

ففيما يرويه الترمذى في (سفنه) - كتاب تفسير القرآن - حديث ٣٢١١ - عن هذه الصحابية الجليلة، أنها أتت النبي ﷺ فقالت - (بأسلوب ينم عن احتجاج من يشعر بالغبن ويطلب حقه) - قالت: ما أرى كل شيء إلا للرجال، وما أرى النساء يذكرون بشيء!.. ولم يحدث أن غضب الرسول من نسيبة بنت كعب، ولا أنه نهرها.. ولكن الذي حدث هو أن جبريل - عليه السلام - قد نزل بوعي الله، فرآها كريماً يستجيب لمطلب النساء المسلمات ويقر مساواتهن بالرجال.. فلقد كان سعي هذه الصحابية، و«حركتها»، وقولها هذا، هو السبب في نزول قول الله سبحانه وتعالى: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُقْرَبَاتِ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرَاتِ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَائِشَاتِ وَالْخَائِشَاتِ وَالْمُنْتَصِدَقَاتِ وَالْمُنْتَصِدَقَاتِ وَالصَّانِعَاتِ وَالصَّانِعَاتِ وَالْحَافِظَاتِ وَالْحَافِظَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ اللَّهُ كَفِيرًا وَالْمُؤْمِنَاتِ اللَّهُ كَفِيرًا أَعْذَّ اللَّهُ لَهُمْ مُغْفِرَةً وَأَخْرَى عَظِيمًا» [الأحزاب: ٣٥].

.. فذكرت النساء مع الرجال استجابة من الله سبحانه لطلب النساء المسلمات - على لسان الصحابية نسيبة بنت كعب الأنصارية -

وكان ذلك حمدًا ومباركة إلهية لمسعاهن و«حركتهن» في سبيل المساواة مع الرجال..

وقصة أخرى لـ «حركة نسائية» أخرى أرسلت صاحباتها مندوبة عنهن تتحدث باسمهن إلى الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه شاكية مما حسنه ظلماً، وداعية للإنصاف والمساواة بالرجال.. وكانت هذه المندوبة هي الصحافية أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية (٦٢٠هـ / ١٢٥٠م).

وكانت إحدى أبرز خطيبات النساء في ذلك العصر.. وواحدة من المقاتلات في معارك الإسلام، قتلت يوم «اليرموك» تسعة من الروم بعمود خيمتها.. وواحدة من رواة الحديث عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه تشغل أحاديثها في مسند الإمام أحمد بن حنبل عشر صفحات.. وهي ابنة عم الصحابي الجليل معاذ بن جبل.. ففي الجزء الخاص بالنساء من كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) يذكر ابن الأثير في ترجمة أسماء هذه: أنها أنت النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه فقالت: إني رسول منْ ورائي من جماعة نساء المسلمين، يقلن بقولي، وعلى مثل رأيي!.. إن الله بعثك إلى الرجال والنساء، فآمنتا بك واتبعناك، ونحن عشر النساء مقصورات مُدرّرات قواعد بيوت، وموضع شهوات الرجال، وحاملات أولادكم، وإن الرجال فضلوا بالجماعات وشهود الجنائز، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم، وربينا أولادهم، أفتشاركم غي الأجر يا رسول الله؟.. فالتفت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه بوجهه إلى أصحابه وقال لهم: «أسمعتم مقالة امرأة أحسن سواً عن دينها من هذه؟.. فقالوا لا يا رسول الله

فقال عليه السلام: «انصرفى يا أسماء، وأعلمى من وراءك من النساء أن حسن تباعل إحداكن لزوجها، وظلمها لمرضاته، واتباعها لموافقته، تعدل كل ما ذكرت»... فانصرفت أسماء وهى تهال وتكبر استبشاراً بما قال لها رسول الله...

فنحن هنا أمام حركة نسانية - منتظمة، ليست بنت القرن الميلادى الثامن عشر، كما هو تاريخ نشأتها فى الغرب الأوروبي، وإنما بنت القرن الهجرى الأول، وسنواته الأولى على وجه التحديد...

٦ - فى القرن الثامن عشر بدا «تفكير» المرأة الغربية فى حقوقها.. وحول منتصف القرن التاسع عشر بدأت «حركتها» فى سبيل هذه الحقوق.. وكانت حقوقها.. فى «العمل» و «التعليم» وفى «الملكية» و «الأجر المتساوى» عن العمل المتساوى.. بعضاً من الحقوق التى تحركت لنيلها فى هذا التاريخ القريب.. أى منذ قرن ونصف..

والامر الذى لا شك فيه أن طلائع «الحركة النسانية» بوطننا العربى يعرفن جيداً - أو إلى حد لا يأس به - تاريخ الحركة النسانية فى الغرب، وأسماء شهيرات نسائها، وتاريخ مؤتمراتها، والرفض أو الاستجابة التى قوبلت بها جهود هذه الحركة من قبل الحكومات والمجتمعات التى سيطر عليها الرجال!

ولا بأس بهذه المعرفة، فالعلم – كل العلم – نور..

لكن الأمر الذي نأسف له هو جهل رائدات الحركة النسائية في بلادنا لتراثهن على درب السعي لإبراز ذاتية المرأة العربية المسلمة، وخصوصية بعض مطالبيها وحقوقها، والرائدات اللاتي ارتدن طريق المطالبة بإنصاف المرأة وتحريرها ومساواتها بالرجل في تاريخنا الحضاري الطويل، ومنذ ظهور الإسلام على وجه الخصوص.. ولا فمن من السيدات الرائدات لحركتنا النسائية تعرف الكثير عن:

• الصاحبة الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٢هـ / ٦٣٤م) التي شاركت في بيعة العقبة، فكانت واحدة من أعضاء «الجمعية التأسيسية» التي عقدت عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، والتي خاضت حروب الإسلام في معارك وأيام «أحد» و«الحديبة» و«خوب» و«عمرة القضاء» و«حفين» و«اليمامة».. فأبالت بلاءً حسناً، حتى لقد فضلاها الرسول – كمقاتلة – عن كثير من أبطال رجال الإسلام المقاتلين.. ويوم أن ماتت نسيبة كان جسدها يحمل آثار أربعة وعشرين جرحًا، مع يد لها قد قطعت في هذه الحروب التي تأسست بها الدولة وانتصر فيها الدين..

• والصحابية الجليلة أسماء بنت يزيد الأنصارية (٣٠هـ / ٦٥٠م) التي شاركت في قتال يوم اليرموك.. وتزعمت لنساء المسلمين حركة مثاثلها في مجلس الرسول بمسجد المدينة، مطالبة أن تتساوى النساء بالرجال، فامتدحها رسول الله ﷺ، وبشرها بالمساواة..

ومنْ منْ رائدات حركتنا النسائية يعلمُنَّ أنَّ عصرَ النبوة قد شهد لنساء المسلمين «حركة» سعت إلى نيل المرأة المسلمة الحقوق التي تحررها من قيودِ الجاهلية وأغلالها، حتى جاء تشرعِ الإسلام فاستجاب لهذه الحركة وأعطاهما ما أعطى من حقوق؟.

فالبخاري يروى في (الصحيح) عن أبي سعيد الخدري كيف تجمعت النساء، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ فخاطبته قائلات: يا رسول الله، غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن - (الرسول) - يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن... .

فهنا سعى جماعي وحركة منتظمة انتزعن بها حقهن في العلم والتعليم.. والإمام أحمد بن حنبل يروى في (المسند) عن أبي هريرة حديثاً نعلم منه كيف كانت النساء الصحابيات يشعرن بذاتية متميزة، ويسعنن للمساواة بالرجال، ويدخلن مع الرجال في مجادلات ومخاصمات حول الحقوق والواجبات..

يروى الإمام أحمد هذا الحديث: اختصم الرجال والنساء أيهم في الجنة أكثر؟!.. ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ مستفسرات، فكانت إجابته الذكية والمرضية للطرفين، بل والتى تميز النساء على الرجال!.. فلقد قال لهنَّ الرسول: «أول من يدخل الجنة مثل القمر ليلة القدر، ثم الذين يلونهم على أضواوكوب درى، لكل رجل زوجتان اثنتان، يرى مخ ساقهما من وراء اللحم، وما في الجنة أعزب...».. فإذا كان لكل رجل في الجنة زوجتان وإذا لم يكن فيها أعزب.. فلأيهم في الجنة أكثر: الرجال أم النساء؟.. لقد أرضى رسول الله ﷺ

الصحابيات الجليلات.. ثم هو لم يحدد أكمل هؤلاء الزوجات من نساء الدنيا؟ أم يدخل فيهن الحور العين؟!

وفي الأمور المشكلة التي كانت تتصاعد إلى حد الشجار بين الأزواج والزوجات، عرف المجتمع النبوى «الحركة النسائية» المدافعة عن المرأة ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال.. ومن الحديث الشريف الذى يرويه كل من الدارمى وأبى داود نعلم أن رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن ضرب النساء، فقال لهم: «لا تضربوا إماء الله».. لكن بعضاً من النساء زادت جرأتهن على أزواجهن وسلكن سبيل النشور والشذوذ والاعوجاج.. فذهب عمر بن الخطاب إلى الرسول ﷺ رافعاً شكوى الرجال من هؤلاء النساء اللاتى «ذئرن» - (اجترأن ونشزن) - على أزواجهن، فرخص الرسول فى تأديبهن.. فتجمعت سبعون امرأة - فيما يشبه المظاهرة - طافت ببيوت نساء النبي ﷺ يستنفرنهن إليهن ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال.. لكن لأن هؤلاء النساء كن قد تعدين حدود العدل، فلقد أبى الرسول الاستجابة إلى مطلبهن، وأخبر عن «مظاهرتهن» هذه فقال: «قد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة، كل تشتكي زوجها، فلا تجدون أولئك خياركم..» فمنذ ذلك التاريخ المبكر فى حياة الإسلام - الإسلام الدين والإسلام الدولة - شهد المجتمع الإسلامي إحساس المرأة بذاتها وبخصوصيتها، فسعت - بالفكر والتنظيم وبالحركة - إلى نيل حقوقها، وإلى المساواة بالرجال.. فحتى تعرف حركتنا النسائية أن لها تراثاً فى نضال المرأة العربية والمسلمة يرفعها

عن التلامذ والتلميذة للمرأة الغربية التي لم تسلك هذا السبيل إلا في عصرنا الحديث!.. ومتى يعرف هذا التاريخ أولئك الذين يزيفون الشبهات حول مكانة المرأة في الإسلام، فيبحثون عن «القصة» في عيون غيرهم، ولا يحسون بـ «الخيبة» التي تفتقاً منهم العيون؟!..

٧ - لو أحسنت المرأة العربية المسلمة صنعاً لاتخذت من سيرة الصحابية الجليلة أم عمارنة نسبة بنت كعب الانصارية (١٣ هـ / ٦٣٤ م) نبراساً، ولأبرزت المعانى النبيلة فى حياتها لتكون سلاحاً فى معركة تحرير المرأة، تشهده ضد أهل الجمود الذين يحلمون بإعادة المرأة إلى عصر الحرير باسم الإسلام.

كانت نسبة واحدة من نساء الخزرج السابقات إلى الإسلام، أسلمت قبل الهجرة، واشتركت في بيعة العقبة، فكان لها شرف المشاركة مع الرجال في إبرام عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية بين الأنصار والرسول عليه الصلاة والسلام ..

وبعد الهجرة كانت تسعى - في مقدمة نساء الأنصار - من أجل مساواة النساء بالرجال.. ولم يكن سعيها هذا كلاماً يقال، وإنما كان ممارسة تضالية ثبتت جدارة المرأة المسلمة المجاهدة بالانتساب إلى هذا الدين المجاهد الجديد.. فففي كثير من الغزوات شاركت نسبة في القتال، وفي البيعة على الحرب والقتال.. صنعت ذلك يوم أحد، ويوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم

حتى، وفي يوم اليمامة، عندما فقدت يدها وازдан جسمها بأحد عشر جرحاً.

لكن يوم أحد كان القمة التي تفوقت فيها وبها نسبة على كثير من أبطال الرجال في القتال.. في أول النهار شاركت نسبة فيما اعتادت المشاركة فيه كثيرات من نساء الأنصار في أيام الحرب والقتال.. فأخذت تسعى المقاتلين، وتداوي الجرحى، وتعد السهام وتناولها للمحاربين.. وكان تعداد جيش المسلمين عندما خرج من المدينة متوجهًا إلى أحد، يبلغ الألف مقاتل، بقى منهم ما يزيد قليلاً عن السبعمائة، بعد أن انسحب المنافقون بقيادة عبد الله بن أبي بن سلول..

ودارت رحى الحرب.. ولاحظ تباشير النصر للمسلمين على المشركين.. فما كان من الرماة الرايدين على الجبل إلا أن اندفعوا إلى الغنائم.. ظانين أنهم قد امتلكوا النصر النهائي، فانفتحت في صفوف المسلمين ثغرة اندفعت منها خيالة المشركين وفرسانهم، الأمر الذي أربك صفوف المسلمين، فجعل يضرب بعضهم البعض ثم أخذوا يغرون متهزمين..

وما كان لنبي الله أن يفر مع الفارين.. صمد - عليه الصلاة والسلام - في وضع قتالي يائس.. وظن المشركون أن الفرصة الذهبية قد أصبحت ملك أيمانهم، فعزموا على قتل الرسول ﷺ، واندفع فارسهم ابن قميضة ناحية الرسول ﷺ، وهو يصيح دلوبي على محمد، فلا نجوت إن نجا..

ولقد أبصرت نسيبة جميع ذلك.. فربطت ثوبها على وسطها، واندفعت مع القلة القليلة التي صمدت تدافع عن رسول الله ﷺ وتحميه من تكالب الفرسان المشركين.. كان الصامدون أقل من عشرة، فيهم نسيبة بنت كعب وزوجها وولادها..

وعندما أقبل ابن قميضة يريد قتل الرسول ﷺ الذي كان قد جرح عدة جراحات، تصدت له نسيبة، فضربها بسيفه فأخذت في كتفها جرحاً غائراً، فضربته عدة ضربات، لكنه كان متخصصاً بدرعين.. ولم يكن معها ترس تحمى به جسدها من سيفوف الفرسان، فنادى الرسول على واحد من المتهزعين الفارين أن يترك ترسه لمن يقاتل، فألقاه، فتركته به نسيبة، فأعانتها على الصمود للفرسان المهاجمين لرسول الله عليه الصلاة والسلام..

وأبصرت نسيبة جراح ابنها عبد الله تنزف بشدة، فاندفعت إليه فربطت جرحه بواحدة من العصائب التي كانت قد أعدتها لقتل هذه الحالات.. ثم نادت على ابنها قائلة: انهض بَنِي فضارب القوم.. فنظر إليها النبي معجبًا ومتعجبًا، وقال: «ومن يطبق ما تطريقين يا أم عمارة؟!»..

وعندما أبصر الرسول بَنِي الدم ينزف بشدة من جرح نسيبة، نادى على ابنها عبد الله قائلاً: «أمك، أمك، اعصب جرحها، بارك الله عليكم من أهل بيته..».. فقالت للرسول: يا رسول الله، ادع الله أن ترافقك في الجنة.. فقال: «اللهم اجعلهم رفقائي في الجنة».. فقالت: ما أبالي - بعد ذلك - ما أصايني في الدنيا..

لقد استطاعت هذه القلة المؤمنة الصامدة المقاتلة: استطاعوا
- وهم دون العشرة - أن يحموا الرسول من هجمات فرسان
المشركين.. ومنعوا الشرك أن يحرز النصر الذي أراد

وعندما انصرف فرسان الشرك عائدين إلى مكة، أراد الرسول
أن يبيت ليلته خارج المدينة، ففي مكان يسمى «حرماء الأسد»
ليظهر للمشركين أن ما أصاب المسلمين لم يغدهم الروح
القتالي.. وأرادت نسيبة بنت كعب الانصارية أن تذهب إلى
«حرماء الأسد» مع جيش المسلمين، فشدت ثيابها على جراحها،
ولكنها لم تستطع من كثرة الدم الذي ينزف من جراحها الثلاثة
عشراً..

وعندما عاد الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه إلى المدينة في اليوم التالي، وقبل أن
يدخل منزله أرسل الصحابي عبد الله بن كعب المازري ليسأل عن
نسيبة، فوجدها حية تداوى جراحها وتضعدها، فسرّ الرسول
سروراً عظيماً بسلامتها..

وطلت نسيبة تداوى جرح كتفها سنة كاملة.. وهو الجرح الذي
تلقت فيه سيف ابن قميته الذي كان قاصداً إلى قتل الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه..
وظلّ الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه يفخر بهذه الصحابية الجليلة المقاتلة..
فيتحدث عن بطولتها يوم أحد فيقول: «لما قام نسيبة بنت كعب
يوم أحد خير من مقام فلان وفلان من الرجال، وما التفت يميناً
ولا شمالاً إلا وأنا أراها تقاتل دوني»..

لقد كانوا أقل من عشرة، حموا الإسلام يوم أحد.. وكانت نسيبة بنت كعب - مع زوجها ولديها - تصف هذه الجماعة التي حمت الإسلام.. وكان مقامها - كما قال الرسول - خيراً من مقام كثير من الرجال المقاتلين..

فهل عرفت ذلك رائدات حركتنا النسائية؟!..
وهل عرفت بذلك الذين يرجفون ويزيفون الشبهات على مكانة المرأة في الإسلام؟!

الفصل الثاني

في دولة الخلافة الراشدة على عهد عمر بن الخطاب

قبل نحو أربعين عاماً كتبت كتاباً صغيراً عن (العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب) (٤٠ ق. هـ - ٥٨٤ هـ / ٦٤٤ م). ولقد كانت عيني يومئذ وأنا أجمع مادة الكتاب من المصادر الأصلية التي ترجمت للفاروق - رضي الله عنه - على ما يتعلق بهذا البعد الاجتماعي والاقتصادي في اهتماماته وفي ممارسته، بما في ذلك فلسنته الإسلامية في الثروات والأموال، ونظرية الاستخلاف، والتكافل الاجتماعي بين الناس.

فليما عدت الآن لقراءة ذات المصادر - وغيرها - ومنها الترجمة التي كتبها ابن سعد (١٦٨ - ٧٨٤ هـ / ٢٣٠ م) لعمر في (كتاب الطبقات الكبير) - وهو عمدة في التاريخ للصحابية والتابعين - رضي الله عنهم: وذلك لأكتب هذه الصفحات عن موقف عمر من المرأة، وكيف تعامل معها، إنساناً وزوجاً وأخاً وأباً وحاكماً. كانت عيني على ملامح التكوين الذاتي والمتميز لعمر بن الخطاب: ذلك أن عمر كان معروفاً ومشهوراً بالشدة، بل بأنه الأشد بين الأشداء، حتى لقد قال فيه رسول الله ﷺ: «أشد أمني في أمر الله عمر...» كانت عيني على ملامح هذا التكوين الذي أثمر هذه الشدة، وذلك لأعرف - ويعرف القراء - كيف تعاملت هذه الشدة الشديدة مع النساء اللائي تغلب عليهن العواطف و يتميزن غالباً بالرقة والاستضعفاف.

ولقد شدت انتباхи في معالم شدة عمر بن الخطاب حقائق تاريخية مررت عليها من قبل دون أن أتوقف عندها، فوقفت أمامها اليوم وكأنني أراها للمرة الأولى، فإذا هي تلقى المزيد من الأضواء على أبعاد هذه الشدة التي اشتهر بها عمر بن الخطاب..

* لقد ولد عمر وتربي ونشأ في بيت أبيه الخطاب.. وكان أبوه - كما يصفه هو - «قطا غليظا».. ولقد ورث عمر الكثير من هذه الخصال في تعامله، إبان جاهليته، مع الإسلام وال المسلمين، حتى لقد كان ثانى اثنين - هو وأبو جهل - بلغا الذروة في القساوة على المسلمين.. ومن هنا كان دعاء رسول الله ﷺ ربه أن يهدي أحبهما إليه للإسلام: لأن في ذلك ما يشبه الانقلاب الذي ترجم به كفالة المسلمين المستضعفين بمكة، فتحقق به العزة للإسلام: «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك عمر بن الخطاب أو عمرو ابن هشام».

وإذا كان الإسلام قد انتقل يعمر من الظلم إلى العدل، ومن الباطل إلى الحق، ومن الظلمات إلى النور، ومن غلظة الجahلية وقساوتها إلى شمائل الإسلام.. فإن هناك عاملًا ذاتيًّا في تكوين عمر بن الخطاب ميزة بالشدة بعد أن هذبه الإسلام.. فلقد كان عمر شديد البنيان، طويلاً طولاً غير عادي، إذا سار بين الناس يحسبه الرائي راكباً دابة، يزيد طوله ثلاثة أذرع عن أوساط الناس.. وغير هذا الطول، كان عمر مهيباً مهابة تبعث على الرهبة والخوف وأحياناً الرغب لدى الكثيرين، حتى لتنعقد ألسنتهم مهابة الحديث إليه في الأمر الذي جاءوا يحدثونه فيه..

ولهذه الحقيقة من حقائق التكوين الذاتي - الجسماني والخلقي - لعمر بن الخطاب، كانت مواقفه المشهورة والمنتورة في تاريخ الدعوة الإسلامية، عندما كان أسرع الناس تجربة لسيفه في مواجهة مشركي مكة بعد أن أسلم.. وفي مواجهة النفاق والاعوجاج في مجتمع المدينة.. وذلك فضلاً عن شهوده كل مشاهد ومواقع القتال مع رسول الله ﷺ، وبلاه الحسن فيها جميعاً.. وصموده مع القلة الصامدة يوم أحد.. بل قيادته لعدد غير قليل من سراياه وبعوت القتال.

بل لعل هذا التكوين المتميز للفاروق كان واحداً من العوامل التي جعلت عهده - إبان خلافته - هو عهد التفوح التي أزال التقوى العظمى التي كانت تحكم وتحكم في الدنيا في ذلك التاريخ - الفرس والروم - وتعبد بدولة الإسلام امتداداً قياسياً في زمن قياسي غير مسبوق في تاريخ الدول والفتورات.. الأمر الذي جعل عمر بن الخطاب «رجل الدولة» في التاريخ الإسلامي بجدارة وامتياز..

إن امتياز عمر بالشدة - وهو المرتبط بتكوينه المتميز، وهببته المخيفة - هو الذي جعل إسلامه فتحاً مبيعاً للإسلام وال المسلمين.. لقد أسلم في السنة السادسة من تاريخ الدعوة الإسلامية، وكان تعداد المسلمين يومئذ لا يتجاوز الخمسين؛ أربعون رجلاً وعشرين نساء، ويومها فقط جهر المسلمون بصلاتهم لأول مرة في تاريخ الدعوة الإسلامية.

• بل لقد كانت لحظة إسلام عمر ذروة من ذرى لحظات شدته وقوسته وعنفه ضد الإسلام والمسلمين. فلقد تقاد سيفه، وخرج عازماً إزهاق روح الدعوة الإسلامية. يقتل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلقيه رجل من بنى زهرة، فسأله عن وجهته، فقال:

– أريد أن أقتل محمدًا..

– فقال له الزهرى: وكيف تأمن فى بنى هاشم وبنى زهرة وقد قتلت محمدًا؟!

– فقال له عمر: ما أراك إلا قد صبوبت وتركـت دينك الذى أنت عليه..

فما كان من الرجل الزهرى إلا أن أعلن لعمر أن أخته فاطمة بنت الخطاب وزوجها قد تركا دينهما واعتبرتا الإسلام.. الأمر الذى أطـار صواب عمر، فتحول وجهته عن الذهاب إلى حيث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأسرع إلى منزل أخته وزوجها، فطرقـا بابهما طرقـا عتـيقـا – وكان عندـهما الصحـابـي خـبابـ بنـ الأـرـتـ يـقرـئـهماـ القرآنـ – فـتـوارـىـ خـبابـ هـارـبـاـ فـيـ الـبـيـتـ، وـدـخـلـ عمرـ يـسـأـلـ عـنـ مـصـدـرـ أـصـوـاتـ الـهـيـئـةـ الـتـىـ سـمـعـهـاـ. فـقـالـ لـهـ: إـنـهـ أـصـوـاتـ حـدـيـثـ كـانـ يـجـرـىـ بـيـنـهـمـاـ. فـقـالـ لـهـمـاـ:

– لـعـلـكـمـاـ قـدـ صـبـوبـتـمـاـ!

– فقال له زوج أخته: أرأـيـتـ يـاـ عمرـ إـنـ كـانـ الحـقـ فـيـ غـيـرـ دـيـنـكـ؟!

فما كان من عمر إلا أن وتب عليه قوطنه وطنًا شديداً، حتى
كاد أن يقتله.. فجاءت أخته لتدفعه عن زوجها، فما كان منه إلا
أن لطمها لطمة أسلالت الدم على وجهها..

وفي ذروة هذا الصراع - المادى والفكري والنفسى - وفى
اللحظة التي أخذ فيها عمر بروية الدم يسيل على وجه أخته -
وهي اللحظة التى أعادته ملابساتها إلى أصل الفطرة - قالت له
أخته - وهى غضبى - : يا عمر، إن كان الحق فى غير دينك
فما شهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله

فما كان منه إلا أن طلب منها صحيحة القرآن الذى كانوا
يقرءون - وكانت آيات من سورة طه - فامتنعت أخته عن
إعطائها له حتى يتظاهر لأنه رجس، ولأن القرآن لا يمسه إلا
المطهرون فلما تطهر عمر وازداد بذلك قرباً من الفطرة، وبعداً عن
حجاب الغلظة، أخذ يقرأ فى الصحفية: (طه: ۱۱) **مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ**
لِتُشْفَى (۲) **إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشِي** (۳) **تَرْبِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ**
الْعُلَىٰ (۴) **الْرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** (۵) **لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**
وَمَا يَبْتَهِمَا وَمَا تَحْتَ الْأَرْضِ (۶) **وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفِي** (۷)
اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْأَكْبَرُ الْحَسِنُ (۸) [طه: ۸-۱] ، حتى بلغ إلى قول
الله سبحانه وتعالى: «إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاغْبَدْتِي وَأَقْمَ الصَّلَاةَ
لِذَكْرِي» [طه: ۱۴] فكأنما أحس عمر أن هذا النداء الإلهي موجه
إليه وحده.. فقال: دلوتى على محمد

فذهب إلى رسول الله ﷺ، فشهد أنه رسول الله.. فكان إسلامه
سبباً ظهور الإسلام والدعوة إليه علانية بين الناس - في السنة

ال السادسة من تاريخ النبوة - واستطاع المسلمون منذ ذلك التاريخ أن يجروا بصلاتهم أمام المشركين ..

• ولهذه الشدة، وللهيبة التي تمنع الناس عن الجرأة على الحاكم، كانت تخوفات كبار الصحابة - من المهاجرين الأولين - عندما رشح أبو بكر الصديق - وهو في مرض الموت - عمر ابن الخطاب خليفة على المسلمين.. حتى لقد سأله أبا بكر: - وبماذا تجيب ربك عندما يسألك عن هذا الاختيار؟..

لكن بصيرة الصديق بمخاطر المرحلة وتحدياتها - الردة في داخل شبه الجزيرة العربية.. والفرس والروم من حولها - جعلته على يقين بأن شدة عمر هي التي تجعله «رجل الموقف وال ساعة» بامتياز.. فقال للمتسائلين المتخوفين من شدة عمر: - أتخوفونني بالله؟!.. والله إنني لأعلم منكم بالله وبعمر بن الخطاب!..

ولقد صدق الصديق.. - رضي الله عن الجميع - .. ويكتفى لتعلم موضوعية الخاوف التي رأها كبار الصحابة من شدة عمر ومهابته، وفيهم عثمان بن عفان، وعلى بن أبي طالب، والزبير ابن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وهم المهاجرون الأولون - أن نشير إلى واقعتين تجسدان هذه الشدة والمهابة اللتين تميز بهما الفاروق عمر بن الخطاب:

١ - فلقد روت مصادر التاريخ أن كبار الصحابة - من المهاجرين الأولين - قد اجتمعوا لمناقشة هذا الأمر.. وطلبو من عبد الرحمن بن عوف - وكان أجرأهم على عمر - أن يكلمه ليلين الناس: لأنه يأتيه الرجل طالب الحاجة فتمنعه هيبة عمر أن يكلمه في حاجته، حتى يرجع دون أن يكلمه فيها.. فقال عمر لعبد الرحمن، بعد أن كلامه: والله لقد لنت الناس حتى خشيت الله في اللتين، ثم اشتدت عليهم حتى خشيت الله في الشدة، فلما أتى المخرج؟

فقام عبد الرحمن بن عوف وهو يبكي:

وكان عمر أول ما ولى الخلافة، صعد المنبر، فقال: اللهم إني شديد فليبي، وإنى ضعيف فقوبي، وإنى بخيل فمسخني.. فأغلب كبار الصحابة لم تكن لديهم جرأة مصارحة عمر في بعض الأمور المتعلقة بشدة التي خافوا من حجزها - بالهيبة له - الناس عن الحديث إليه فيما يريدون..

٢ - بل لقد روى ابن سعد واقعة تبلغ في الدلالة على شدة عمر ومهابته إلى حد الطرافة.. فبينما «الحجام» يقوم بمهمة الحلاقة لعمر بن الخطاب.. ومن قرط مهابة «الحجام» له - وهي مهابة بلغت حد الخوف - تنهنج عمر، فاضطررت «الحجام» حتى «أحدث» - أي خرج منه، رغمما عنه، ما ينقض الموضوع» - فما كان من عمر إلا أن هدأ من روعه، ليس بالكلام فقط، وإنما عوضه عن هذا الرعب الذي أصابه، فأعطاه أربعين درهما!!

لكن شدة عمر التي كانت في جاهليته فظاظة وغلظة لحساب الباطل ضد الحق، وفي سبيل الشرك الوثنى المناهض للتوحيد، قد هذبتها شمائل الإسلام، وصقلتها نقوى الله سبحانه وتعالى، حتى جعلتها مهابة شديدة في الحق والعدل، فأصبح عمر المسلم نموذج العبد الصالح يطلب دعاءه رسول الله ﷺ، ونموذج الإمام العادل الذي يسهر على رعاية الفقراء والمستضعفين.. وإن له وفيه المهابة التي تخيف.. والنفس العصبية التي تحتاج منه بين الحين والحين إلى الترويض الشديد..

فهو عندما يستأنن رسول الله ﷺ، في أداء العمرة، يأذن له، ويقول له: «يا أخى أشركنا في صالح دعائك، ولا تنسنا».. فيتأثر عمر، ويعمل على هذه الكلمات النبوية فيقول

– لقد قال الرسول لى كلمة ما يسرنى أن لي بها الدنيا..
لكن، تظل شدته على نفسه.. وترويضه لها كلما أحس أنها ستتجاوز الحدود.. قمرة يحمل القرية على ظهره – وهو أعظم حكام الدنيا يومئذ – لينقل الماء إلى بيوت الفقراء، ليكسر من حدة الكبراء والشدة والمهابة.. ومرة يعلن للناس ويدركهم أنه كان راعياً لإبل الخطاب – الذي كان فظاً غليظاً – .. وكثيراً ما كان يلبس المرقع من الثياب..

ولقد ظلت علاقته بالمال والثروة ومظاهر الترف – حتى بعد أن سيقت إليه كنوز الأرض وتيجان ونفائس الأكاسرة والقياصرة – ظلت علاقته بكل ذلك سلسلة من «تمارين» ترويض النفس على الزهد والتواضع ونقوى الله

« اشتكي المسلمين إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر، فقالوا:
- لقد أبى عمر إلا شدة على نفسه وحصراً، وقد بسط له الله في
الرزق، فليبسط في هذا الفيء، فيما شاء منه، وليلين في عيشه
 شيئاً، وهو في حل من جماعة المسلمين».

فمالت حفصة إلى رأيهم، وأخبرت عمر بالذى قالوا، فقال لها
يا حفصة بنت عمر، نصحت قومك وغضبت أباك، إنما حق أهلى
في نفسي ومالي فأما في ديني وأمانتي فلا».

« ولقد بلغت شدة عمر إلى الحد الذي ميز تقواه ونسكه عن
تقوى ونسك الكثيرين. فكان يعلو بدرته أولئك الذين يصلون في
التفوى والنسك إلى حد الضعف والمسكينة والتتشبه بالرهبان..
ولقد اقتدى به في عزة الإيمان وقوة التقوى عماله وولاته، حتى
من النساء.. فالمسفقاء بنت عبد الله (٢٠٦هـ / ٦٤٠م) - التي ولها
عمر على الأسواق - قد رأت يوماً فتياناً يقصدون في المشي،
ويتكلمون رويداً، فقالت: ما هذا؟.. فقالوا: نساك.. قالت: كان،
والله عمر إذا تكلم أسمع، وإذا مشى أسرع، وإذا ضرب أوجع، وهو
الناسك حقاً».

هكذا كان التكوين المتميز لعمر بن الخطاب.. تميز في الخلقية
أثمر هيبة تبعث على الرهبة، بل الخوف عند الكثيرين.. وتميز في
الشدة التي ظل يجاهد في ترويضها بمعايير الحق والعدل وقيم
الإيمان منذ أن هداه الله فاعزبه الإسلام والمسلمين حتى أتاه
اليقين.

لذلك كان هاماً وضرورياً الكشف عن الكيفية التي تعاملت بها هذه الشدة العمرية مع النساء.. كيف تعاملت الهيبة الشديدة مع الحياء اللطيف؟.. وكيف كانت العلاقة بين الرجل الذي كان يلقاء كبار الصحابة ثم يتصرّفون وقد هابوا مصارحته بما جاءوا من أجله.. كيف كانت العلاقة بينه وبين المرأة المستضعفة التي كانت حديثة عبد بالحرية والتحرير؟..

لقد ارتبطت لحظة إسلام عمر بن الخطاب بذروة من ذرى عنقه ضد المرأة - أخته فاطمة - إلى الحد الذي أسأل فيها دماءها حتى غطت وجهها.. لكن الإسلام وإن لم يذهب بشدة عمر فإنه وظفها في سبيل الحق والعدل.. فجعل عمر هذا - وهو الفقيه المجتهد، والمحدث الملهم - والذى يحكم الدنيا - يعلن على الملا، وبملء فيه: لقد أصابت امرأة وأخطأ عمر..

بل لقد طورت البيئة من نظرة عمر إلى المرأة.. فلقد كان المجتمع المكى أكثر خشونة في التعامل مع النساء، بينما كانت المدينة أرق في هذا الأمر، وخاصة بينة الأنصار التي أفسحت أمام المرأة هوامش لنمو الرأى والملكات.. ولقد لحظ ذلك عمر، وعبر عنه عندما قال: لم نكن - في مكة - نرى للمرأة شيئاً، حتى رأينا نساء الأنصار..

وأعمر - الخليفة.. ورجل الدولة - الذي كان يختار العمال والقادة والولاة بـ «عقارية إدارية» تزن مواهب الرجال بموازين العدل والعدالة والقدرة والقوى.. والذى أعلن مراراً وتكراراً

– أيها الناس إنني لم أبعث عمالي عليكم ليصيّبوا من أبشاركم ولا من أموالكم، وإنما بعثتهم ليحرزوا بينكم وينقسموا بينكم بينكم.. لا تضرّوا الناس فتذلّوهم، ولا تحرّمهم فتُكفّرُوهم.. فإنّ الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم أُنتمُهم وهداتهم، فإذا رفع الإمام رتّعوا..

عمر هذا، بعد أن علمه القرآن أن ولايات المشاركة في العمل هي للنساء كما هي للرجال «وَالْمُرْأَتُونَ وَالْمُلْمَنَاتُ بَعْضُهُمُ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ بَأْمُرْؤٍ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَقْرَبُونَ الصَّلَاةَ وَيَلْتَهُنَ الزَّكَاةَ وَنُظِيفُنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أُولَئِكَ سَيِّدُنَّا هُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» [النور: ٧١]. نراه – بعد أن كان لا يرى للنساء شيئاً ولا شيئاً – يختار واحدة من النساء – هي السفّاء بنت عبد الله بن عبد شمس القرشية (٦٤٠هـ / ١٢٥٠م) فيوليها الحسبة على السوق، لترعى معايير العدل في التجارة والأسعار ومكاييل وموازين البيع والشراء؛ لأنّها كانت قارئةً كاتبةً، وهي التي طلب منها الرسول ﷺ أن تعلم أم المؤمنين حفصة – بنت عمر – الكتابة والقراءة، فمحّت أميتها وهي متزوجة. وكانت السفّاء ذات عقل وحكمة وفضل وجودة في الرأي والتفكير.. فجعل عمر – بذلك – المرأة مكاناً في ولايات الدولة الإسلامية، قبل أربعة عشر قرناً من الزمان..

«وفى علاقة عمر بالمرأة الزوجة – ولقد تواتت فى حياته تسعة نساء – وكان الإنجاب من أهم مقاصده عندما يتزوج أو يزوج.. فى علاقة عمر بزوجته، كان يصارع ويغالب شدته حتى لا تجور العادة والمزاج على معايير الحلال والمباح فى

الدين فهو لا يحب لزوجته عاتكة - وهي ابنة عمه - أن تذهب
فتشهد الصلاة في المسجد - وبيته ملاصق للمسجد - ويقول لها:
والله إنك لتعلمين أنى ما أحب هذا

لكنه كان يعلم أن صلاة المرأة في المسجد مما أباحه الإسلام،
وكان يُحدِّث بأحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، التي يقول فيها: «لا تمنعوا
إماء الله من بيوت الله». و «إذا استأنفتم نساؤكم إلى الصلاة فلا
تمنعوهن» - لأن الإسلام يحرم «خلوة» المرأة بالأجنبي، ولا يحرم
«الاختلاط» المضبوط بآداب الإسلام.. ولذلك، قالت له زوجته -
في حوارها حول رغبته ألا تذهب إلى المسجد - : والله لا أنتهى
حتى تنهاني ..

وهنا كان الإسلام هو الحاكم على ما يحب عمر ويهوى. فقال
لزوجته: والله لا أنهاك... وتركها تؤدي صلواتها في المسجد مع
جمهور نساء المسلمين ..

وكذلك كان موقف عمر من «الرَّخص» التي رخص فيها
الإسلام. فلم تكن شدته بالتي تجعله يغلو في دينه، فیأخذ
بـ«العزائم» دون «الرَّخص» والمباحات.. فهو يُقبِّل زوجته وهو
متواضى، ثم يصلى دون أن يجدد الوضوء.. ويُقبِّل زوجته وهو
صائم: لأنَّه يملك عواطفه ويتحكم في شهواته.. وعندما يستغطيه
شيخ مسنٌ هل أُقبِّل زوجتي، وأنا صائم؟.. يقتبس بـ«نعم».. وعندما
يسأله شاب ذات السؤال، تكون إجابته لا.. لأنَّ الأول يملك من
السلطان على عواطفه وشهواته ما لا يملك الآخرين..

• أما عندما تكون الهدية - وهي مباحة - مظنة للرسوة...
فإن عمر بن الخطاب يمنعها، لا عن نفسه فقط، وإنما على أهله
أيضاً.

لقد أهدى أبو موسى الأشعري لعاتكة زوجة عمر طنفته -
وسادة - عرضها شبر وطولها ذراع .. فلما دخل عليها عمر
ورأها، قال: - أتني لك هذا؟! -

ـ فقلت: أهداها لي أبو موسى الأشعري.
ـ فأخذها فضرب بها رأسها، ثم قال:
ـ على أبي موسى، وأتعبوه..
ـ فأتى به، وقد أتعبـ من الجرى - وهو يقول: لا تعجل،
ـ يا أمير المؤمنين، فقال له عمر:
ـ ما يحملك على أن تهدى لنسائي؟!

ـ ثم أخذ الطنفـة فضرب بها فوق رأس أبي موسى، وقال له:
ـ خذها، فلا حاجة لنا فيها.

ـ وعندما يكون رأى المرأة كاشفـا عن الحكم الشرعي، يتوجب
ـ إلـهـ عمر، ويعلن على الملـاـءـةـ أصـابـتـ اـمـرـأـةـ وـأـخـطـأـ عمرـ.ـ حدـثـ ذـلـكـ
ـ عـنـدـمـاـ نـهـيـ -ـ وـهـوـ عـلـىـ الـمـنـبـرـ -ـ عـنـ أـنـ يـزـادـ فـىـ الصـدـاقـ -ـ الـمـهـرـ
ـ عـلـىـ أـرـبـعـمـائـةـ دـرـهـمـ.ـ فـقـالـتـ لـهـ اـمـرـأـةـ أـمـاـ سـمـعـتـ اللـهـ يـقـولـ
ـ (وـأـتـيـتـ إـحـدـاهـنـ قـطـارـاـ)ـ [الـنـسـاءـ ٢٠ـ]ـ فـمـاـ كـانـ مـنـ عـمـرـ إـلـاـ أـنـ قـالـ

اللهم عقوا، كل الناس أفقه من عمر!.. ثم عاد فصعد المنبر وقال للناس: إني كنت قد تهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعينات درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب.

· أما إذا كان رأى المرأة – أو حتى النساء بل لو كن أمهات المؤمنين – كاشفاً عن اختيار الدنيا على الدين، ومظنة للإفشاء إلى الشوزن.. فإن عمر يكون صاحب المبادرة للمطالبة بقمع هذا السلوك..

فعندما جمعت الغيرة نساء النبي ﷺ عليه، حذرمن عمر قائلة لهن:

– لتكلفن عن رسول الله أو ليبدلن الله بكن أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات..

ولم يمنعه من ذلك اعتراض إحدى أمهات المؤمنين عليه عندما قالت له:

يا عمر، أما في رسول الله ﷺ ما يعظ نساءه، حتى تعظهن؟! ولقد شاء الله أن ينزل من القرآن ما يذكر وعظ عمر **«عسى ربه إن طلقك أن يبدلك أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات فانفات»** [التحريم: ٥].

ولم يكن في هذا الذي صنعه عمر مع أمهات المؤمنين – في هذا الموقف – ما يؤثر على حبه لهن، وتقديمه إياهن، بل لقد كان الحب والتقدير هو سبب الوعظ والتحذير.. فعمر هو الذي جعل عطاء أمهات المؤمنين – نصيب كل واحدة من بيت مال المسلمين عندما ولى الخلافة، وكثرت الأموال، ودون الديوان –

اثنتي عشر ألف درهم .. بينما كان أكبر عطاء للسابقين إلى الإسلام، وأهل بدر، وقرابة رسول الله ﷺ لا يتجاوز خمسة آلاف درهم..

* ولم تكن شدة عمر لتعنى إلغاء رأى الأنثى وحريتها - بكرًا كانت أو ثيبًا - في اختيار الزوج الذي تحبه وترضاه حتى ولو كان ذلك الزوج - الخاطب - هو عمر بن الخطاب. فلقد خطب عمر امرأة - مات زوجها - إلى ولديها. ثم دخل عليهما، فسألها إن كان ولديها قد أخبرها برغبته في الزواج منها؟ فقالت له: نعم، ولكن لا حاجة لي فيك! وأعلنت أنها ترحب في الزواج من رجل لا يرید ولديها، فما كان من عمر إلا أن طلب إليه أن يزوجها بمن ترید الزواج منه، ما دام أنه لا يعلم عنه عيباً في الدين.

ولقد كانت وصايا عمر لأولياء أمور النساء أن يزوجوهن بمن يحببن ويرضين؛ لأن النساء صفات يحببنها في الرجال، كما أن للرجال صفات يحبونها في النساء.. وبعبارة:

لا تزوجوا بناتكم من الرجل الدميم، فإنه يعجبهن منهم ما يعجبهم منها..

* وكما كان يخطب عمر لنفسه.. كان يخطب كذلك لبناته - وليس فقط لأبنائه - لقد أراد أن تربطه برسول الله ﷺ صلة نسب؛ لأنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيمة إلا سببي ونبي».. فخطب عمر إلى على بن أبي طالب ابنته أم كلثوم - بنت فاطمة الزهراء - وكانت صغيرة فقال له

على: يا أمير المؤمنين، إنها صبية.. فلما لم يشن ذلك عمر عن رغبته، أراد على أن يربه إياها، فأرسل أم كلثوم ومعها برد مطوى - ثوب مخطط - وقال لها قولي لأمير المؤمنين: أرسلني أبي يقرنك السلام، ويقول إن رضيتك البرد فامسكه، وإن سخطته فردهه.. فلما أتت أم كلثوم عمر، قال لها: بارك الله فيك وفى أبيك.. قد رضينا.. فزوجها على لعمى، بعد أن رضيته زوجاً.

وحفصة بنت عمر، عندما توفي عنها زوجها «خنيس بن حذافة السهمي» سعى عمر في الخطبة لها.. خطب لها عثمان بن عفان فلما اعتذر بأنه لا يريد الزواج الآن.. خطب لها أبي بكر الصديق، فلما صمت أبي بكر، ولم يجب، طوى عمر الأمر في نفسه، ليفاجأ بأن صمت أبي بكر إنما كان لعلمه نية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أن يخطب حفصة - التي أصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين - فإذا كانت المرأة هي الأمومة: أي الحنان الخالص على الطفولة.. فهنا تبلغ رقة عمر حد البكاء - وهو الذي كانت شدته مبعث الرهبة لصادق الفرسان - فلقد نزلت جماعة من التجار مع نسائهم وأطفالهم - في مصلى المدينة المنورة، فعرض عمر على عبد الرحمن بن عوف أن يتبارلا حراستهم ليلاً، فباتا يتبارلان الحراسة، ويصلبان.. فسمع عمر طفلاً يبكي، فتوجه نحو أمه، وقال لها: اتقى الله وأحسن إلى صبيك.. ثم عاد إلى مكانه.. فسمع بكاء الطفل ثانية.. فعاد إلى أمه، وأعاد عليها مثل ما قال.. وتكرر ذلك مراراً.. فقال عمر لأمه:

ويحك! إنى أراك أم سوء، ما لى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة!
فقالت له الأم، وهى لا تعلم أنه أمير المؤمنين عمر:
يا عبد الله، قد أبزمتني منذ الليلة، إنى أريغه - أراوده - عن
الفطام فيأبى.. فسألها عمر: وilm؟ .. قالت: لأن عمر لا يفترض -
يقرر عطاء - إلا للفطام.. فقال لها: ويحك! لا تعجليه..

فلما كان الصبح، أم عمر الناس فى صلاة الفجر، ولا يكاد
الناس يستبيتون قراءته من غلبة البكاء عليه.. فلما سلم قال -
بابوساً لعمرأكم قتل من أولاد المسلمين، ثم أمر منادياً فتارى
ألا لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام، فإننا نفترض لكل مولود فى
الإسلام.. وكتب بذلك إلى الولادة والععمال فى الأفاق..

* وعندما تكون المرأة هي الفقيرة، من عامة الناس وقاص
المجتمع، فإن عمر - أمير المؤمنين، وفاتح الدنيا - لا يستكف
أن يكون في خدمتها، يعلمها كيف تطبخ العصيدة لزوجها
وأطفالها.. فلقد مر عمر - عام الرمادى على امرأة وهي تعصى
عصيدة لها، فقال لها: ليس هكذا تعصىدين، ثم أخذ المسوط -
العود الذى يخلط ويقلب به الطبيع - وقال: هكذا - قاراها
وعالمها - .. وقال: لا تذرن إحداكن الدقيق حتى يسخن الماء، ثم
تذرة قليلاً قليلاً، وتسوّطه بمساواطها، فإنه أربع له - أفضل -
وأحرى أن لا ينفرد - يتبدل -

* وإذا كان الحب هو الرباط الأول الذى يجمع بين الأزواج،
وتتأسس عليه الأسرة، فإن عمر يعلم المرأة أنه ليس على الحب

وحدة تتأسس العلاقات وتقوم البيوت.. فالقيم.. والاحساب.. ومنظومة الأخلاق الدينية، هي روابط جامعة للأسرة إذا غاب الحب من سماء بعض الأزواج..

« ولقد علم عمر أن امرأة ابن أبي عذرة تبغض زوجها، وتحدهه بأنها لا تحبه، فأرسل إليها، فجاءته مع عمتها، فقال لها:

أنت التي تحدثين لزوجك أنك تبغضينه؟! فأخبرته أنها لم تصارح زوجها ببغضها له إلا بعد أن طلب منها أن تصدقه في مشاعرها نحوه - «إنه ناشدتي، فتحرجت أن أكذب».. فعلمها عمر أن «الكذب الأبيض» حلال إذا كان يقيم دعائم البيوت، ويديم العلاقات، ويجمع شمل الأسرة:

نعم! فاكذبى، فإن كانت إحداكن لا تحب أحدنا فلا تحدثه بذلك.. فإن أقل البيوت يُبُنِّى على الحب.. ولكن الناس يتعاشرون بالإسلام والاحساب..

« أما إذا بلغ بعض المرأة لزوجها الحد الذي يجعل المعاشرة إضراراً بها، فإن الإسلام قد جعل «الخلع» سبيلاً لتحرير المرأة من زواج لا تطيقه.. ولقد حذر عمر من إرغام الزوجة على رباط لا تستطيع البقاء بحقوقه، فقال: إذا أراد النساء الخلع فلا تكفروهن..

« ولقد كان عمر يحترم عواطف المرأة وأشواقها المشروعة والحلال.. فالعلفة مقصد كبير من مقاصد الزواج.. فإذا أدى سفر الزوج - حتى ولو للجهاد في سبيل الله - إلى إخلال بالوفاء بحق النساء في إشباع غرائزهن وعواطفهن.. وجدنا عمر بن الخطاب يتدخل بالتشريع الذي يوفق بين جهاد المجاهدين

والوفاء بحقوق الزوجات في العواطف والأشواق. فبينما يقوم عمر - وهو خليفة - بحراسة المدينة، ليلاً، من على بيت فسمع صاحبته تعبير - بالشعر - عن أشواقها المشروعة والحلال إلى أحضان زوجها الذي غيبه السفر للجهاد في سبيل الله. سمعها تتغنى بهذه الأبيات:

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على أن لا خليل لاعبه
فواهه لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه
ولكن ربي والحياة يكفي وأكرم بغلى أن ثوطا مراكبه
فلما أصبح الصباح، سأله عمر عن المرأة، فعلم أن زوجها غائب في السفر للجهاد، فأرسل إليها، لتأتيس مع نسائه، وبعث إلى زوجها فأعاده إليها. ثم أراد أن يقنن قانوناً ينظم مواقف غيبة الجندي المقاتلين عن نسائهم. فسأل حفصة - ابنته -
- يا بنتي، كم تصبر المرأة عن زوجها؟
- فقالت: سبحان الله! مثلك يسأل مثلى عن هذا!
- فقال: لولا أنت أريد النظر لل المسلمين ما سألك.
- قالت: خمسة أشهر. ستة أشهر. فوقت عمر للناس في مغازيمهم ستة أشهر، يسافرون شهراً، ويقيمون في الميدان أربعة أشهر، ويعودون في شهر! وأصبح ذلك حكماً فقهياً - في بعض المذاهب الإسلامية - يحق للمرأة أن تطلب التطليق إذا غاب عنها زوجها أكثر من ستة أشهر.

• ومع شدة عمر في الحق، واقامة حدود الله.. فلقد كان من أحقر الناس على الستر للثانيات من الذنوب.. فلقد جاءه رجل فأخبره أن له ابنة قد زلت وزنت.. ثم تابت وحسنت توبتها.. وها قد جاءها من يخطبها ليتزوجها.. والأب يسأل أمير المؤمنين عمر: - أفالخبر خاطبها وأهله من شأنها بالذى كان؟

فنهاده عمر عن ذلك.. بل حذر منه.. قائلاً:

- أتعمد إلى ما ستر الله فتبيه؟!.. والله لن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالاً لأهل الأمصار، بل أنكحها زوجها - نكاح العفيفة المسلمة.

• وإذا كان القرآن الكريم قد أوصى الآباء والبنات المسلمين بمصاحبة الآباء والأمهات بالمعروف، حتى ولو كانوا على غير دين الإسلام.. بل ولو راودوا آبائهم عن دين الإسلام #وأن جاهدك على أن تشرك بي مالين لك به علم فلا تطعهما واصاحهما في الدنيا معروفاً واتبع سبيل من أناب إلى ثم إلى مرجعكم فائتكم بما كنتم تعملون# [النساء: ١٥] فإن عمر يوصى الآباء - الصحابي أبي وائل - بالبر بأمه النصرانية، حتى بعد مغادرتها للحياة!.. فعندما ماتت أم أبي وائل على غير دين الإسلام سأله عمر هل يكرمها بالسیر في جنازتها إلى أن يدفنتها في غير مقابر المسلمين؟.. فطلب عمر من أبي وائل أن يرعى الوفاء بأمه حتى بعد مغادرتها الحياة: فركب رايتها - كما أوصاه عمر - وسار أمام جنازتها حتى واراها مثواها الأخير.

هكذا كان عمر بن الخطاب.. ذلك التموزج الفريد بين الرجال.. صاحب الشدة التي أثمرت الهيبة والرهبة حتى عند كبار الرجال.. وصاحب التكريم الذاتي الذي زاد من شدته وهيبته أمام عظماء الفرسان..

وهكذا تعاملت شدة عمر مع النساء، في جاهليته، عندما كان - كأبيه الخطاب - «فطا غليظا» .. وفي إسلامه عندما ضبط الإيمان شدته بمعايير عدل الإسلام⁽¹⁾.. وبذلك كتب صفحة مشرقة من صفحات صورة المرأة في دولة الخلفاء الراشدين

(1) انظر وقائع كل ذلك في ابن سعد (الطبقات الكبرى) الجزء ٣ الفصل الأول ص ١٩٠ - ٢٧٤ طبعة دار التحرير - القاهرة - و (فتاوي وأقضية عمر بن الخطاب) - جمعها وحقها وعلق عليها محمد عبد العزيز الهلاوي - طبعة القاهرة - مكتبة القرآن - سنة ١٩٨٥ م

الفصل الثالث

النساء : شقائق الرجال .. ونصف المجتمع

فى الحديث عن حقوق المرأة وتحريرها دعوات كثيرة تدعى إلى ضرورة إعادة النظر في التجربة التي دخلتها بلادنا في هذا المضمار...

فليس من شك في أن المرأة قد ذهبت على هذا الدرب إلى أبعد مما طمح إليه الرواد الذين ارتدوا الدعوة إلى تحريرها منذ أكثر من قرن من الزمان.. فالحجاب الشرعي الذي دعا إليه قاسم أمين (١٢٧٩ - ١٨٦٣ - ١٩٠٨م) في كتابه (تحرير المرأة) والذي يحررها من ملازمة المنزل، ويحكم زيها بإطار الإسلام، فلا تكشف إلا الوجه والكففين، هذا الحجاب قد تجاوزته المرأة المسلمة عندما ذهبت في تقليد المرأة الغربية إلى الحد الذي لم تميز فيه بين «الحرية» و«التحلل» من الالتزام بالمواريث والعادات والتقاليد التي لا خلاف على نفعها وعائدها الإيجابي في بناء المجتمع وتأسيسه على الطهر والعفاف..

و عمل المرأة الذي دعا إليه رواد تحريرها، ليصون عفتها، ولتسهم به في تنمية المجتمع مع الرجل، ولتملا به حياتها كي لا يقتل القراء آدميتها.. هذا العمل قد جار في أحيان كثيرة على تماسك الأسرة، وتربيبة الأجيال الجديدة، وتحول في كثير من الأحيان إلى تزجية فراغ خارج المنزل، في دواوين ومكاتب

لا عمل فيها، الأمر الذي أفقد المنزل رُبّانه والأسرة راعيتها، دونما عائد في العمل الاجتماعي أو مردود في تنمية المجتمعات اقتصادياً.

ولقد أثارت هذه السلبيات ردود فعل حادة معاذية لدعوة تحرير المرأة من الأساس.. ظهرت دعوات المبالغة والمغالاة في الحجاب، وبرزت المطالبة بإعادة المرأة إلى المنزل لرعايّة شنونه والتفرغ ل التربية الأولاد.. وهكذا جاء رد الفعل على نفس المستوى من القوة و «التجاوز» للحدود!.. فذهب المرأة إلى أبعد من حدود «الحرية»، «والتحرر» إلى حيث «التحلل» من الالتزام بالشرائع والأعراف والمواريث النافعة والبناء، يثير اليوم دعوات إلى إلغاء المسيرة برمتها والإنجاز من الأساس!

وإذا كان الإفراط مذموماً فإن التغريط - هو الآخر - مذموم.. وأمام تجاوزات شرائح من قطاع المرأة العربية وال المسلمة، غير مستساغ الذهاب في ردود الفعل إلى حيث تلغى مسيرة المرأة على درب تحررها من قيود عصور التراجع الحضاري برمتها.. وغير مستساغ أكثر وأكثر أن تكون الدعوة إلى هذا التراجع قائمة باسم الإسلام.. وإنما المستساغ والمطلوب هو الاحتكام إلى الإسلام في هذه القضية، يطرح السؤال: ماذا يعني الإسلام بالنسبة لتحرير المرأة وتحررها؟..

إن الإسلام الذي جاء فحرر الإنسان عموماً - رجلاً كان أو امرأة - قد أولى تحرير المرأة من قيودها القديمة والتقليدية عناية خاصة.. فلم يقف عند ما تقرر لها مع الرجل - كإنسان -

ذلك لأن قيودها ومواريثها الخاصة قد دعته إلى إبراز ما قرر لها من حقوق وحريات، فلم تعد - خلافاً لما كانت عليه قبل الإسلام، ولما عاد فقرر عليها مفكرو عهود الحرية وعصور التراجع - مجرد متاع الرجل وأداة ل فهو واستمتاعه. وإنما ارتفى الإسلام بنوع العلاقة الإنسانية والاجتماعية التي تربطها بالرجل. فعلاقة المودة والبر بين الأم وولدها يعلو سلطانها على سلطان الاتفاق في المعتقد الديني.. وصدق الله العظيم إذ يقول: «وَوَصَّيْنَا إِنْسَانًا بِوَالَّذِي حَسِنَ أَنْ جَاهَدَ الْكُفَّارُ بِي مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُنْعِيْهُمَا وَصَاحِبَيْهَا فِي الدُّنْيَا مَغْرُوفًا» [العنكبوت: ٨] («وَإِنْ جَاهَدَاكُمْ عَلَى أَنْ تُشْرِكَا بِي مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُنْعِيْهُمَا وَصَاحِبَيْهَا فِي الدُّنْيَا مَغْرُوفًا» [النمل: ١٥]).

وعلاقة المرأة الزوجة بالرجل الزوج هي المودة والرحمة، بل إنها هي «السكن» الذي يسكن إليه في هذه الحياة.. («وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ لِنِسَاءِكُمْ مَوْدَةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَكَبَّرُونَ» [الروم: ٢١]).

وفي الحقوق والواجبات تستوي المرأة بالرجل في نظر الإسلام: «وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ» [المقدمة: ٢٢٨]. حتى ليقول الأستاذ الإمام الشيعي محمد عبده (١٢٦٥ - ١٢٢٣هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) في تفسيره لهذه الآية: «إنها كلمة جليلة جداً، جمعت - على إيجازها - ما لا يزد على التفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله: (وللرجال عليهنْ ذرجة) وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشرتهم ومعاملتهم في أهليهم، وما يجري عليه عرف الناس

هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وأدابهم وعاداتهم. فهذه الجملة – (الأية) – تعطى الرجل ميزاناً يزن به معاملته في جميع الشؤون والأحوال. فإذا هم بمحالبيتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بزيانه، ولهذا قال ابن عباس – رضي الله عنهم – : «إنني لا تزين لامرأتي كما تزين لي: لهذه الآية». وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنهما أبناء، فما من عمل تعمله المرأة للرجل، إلا للرجل عمل يقابلها لها، إن لم يكن مثله في شخصه فهو مثله في جنسه، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل...».

أما «الدرجة» التي أعطاها الإسلام للرجل على المرأة بقوله في القرآن الكريم في آية المساواة هذه («وللرجال عليهن درجة») فباتها تقف عند ضرورة إعطاء العنصر الأكثر خبرة ووعياً وإمكانية وتمكناً حق الفصل في المشكلات التي تؤهله أكثر من سواه للقول الفصل فيها، وذلك ضماناً للتنسيق في الأسرة، بإيجاد الربان الذي يقود سفينتها وسط العواصف والأتواء.. فالقوامة هي الرياسة التي يتصرف فيها المرأة وس بيارادته واختياراته.. ذلك أن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل يمتنزلاً الرأس والمرأة بمنزلة البدن! أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكوننوا سادة في بيوتهم فإنهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم^(١).

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٤ ص ٦٣٠، ٦٣٤، ج ٥ ص ٢٠٨، ٢١١.
دراسة وتحقيق د. محمد عماره طبعة بيروت، سنة ١٩٧٢م.

صحيح أن الإسلام يقرر للأنتى - في حالات معينة - نصف ما للذكر من نصيب في الميراث، ولكن هذا التمييز المالي لا يعكس انتقاداً من حرية الأنثى وحقوقها، بل لا نغالى إذا قلنا إنـهـ هناـ يـزيـدـهاـ تـكـريـماـ وـامتـياـزاـ وـتحـريـزاـ.. فهو قد قـرـرـ لهاـ الشخصيةـ المـالـيـةـ المـسـتـقـلـةـ، فـسـبـقـ بـذـلـكـ حـضـارـاتـ الـدـنـيـاـ بـأـسـرـهـاـ بـأـكـثـرـ مـنـ عـشـرـةـ قـرـونـ، ثـمـ تـبـنـىـ عـرـفـ الـعـصـرـ الـذـيـ ظـهـرـ فـيـهـ، فـأـلـزـمـ الرـجـلـ وـحـدـهـ بـالـتـبـعـاتـ الـمـالـيـةـ الـلـازـمـةـ لـلـأـسـرـةـ، ذـكـورـاـ وـأـنـاثـاـ.. فـكـانـ مـاـ زـادـ فـيـ نـصـيبـهـ مـنـ الـمـيرـاثـ إنـمـاـ رـصـدـ لـيـتـفـقـ مـنـهـ عـلـىـ الـأـنـثـىـ الـتـىـ أـلـزـمـهـ الـشـرـعـ بـكـلـ نـفـقـاتـهـ، ضـرـورـيـةـ أـوـ كـمـالـيـةـ كـانـتـ تـلـكـ الـنـفـقـاتـ.. أـمـاـ نـصـيبـهـاـ هـىـ فـيـانـهـ قـدـ تـقـرـرـ لـهـ دـوـنـ إـلـزـامـ عـلـيـهـاـ بـالـإـنـفـاقـ مـنـهـ فـيـ شـرـكـةـ الرـزـوجـيـةـ.

ثـمـ إنـ هـذـهـ الـزـيـادـةـ لـلـرـجـلـ عـنـ الـمـرـأـةـ فـيـ الـمـيرـاثـ لـيـسـ مـوـقـفـاـ عـامـاـ، فـفـيـ حـالـاتـ كـثـيرـةـ يـزـيدـ نـصـيبـ الـمـرـأـةـ الـوـارـثـةـ - مـثـلـ الـإـيـنةـ - عـنـ الرـجـلـ - مـثـلـ الـأـبـ - يـشـارـكـهـاـ فـيـ الـمـيرـاثـ..

وـعـلـىـ كـلـ، فـإـنـ إـلـسـلـامـ لـمـ يـنـظـرـ - كـمـوـقـفـ عـامـ وـثـابـتـ - إـلـىـ التـمـيـزـ بـيـنـ النـاسـ فـيـ الـأـمـورـ الـمـالـيـةـ كـمـعـيـارـ لـلـتـمـيـزـ بـيـنـهـمـ فـيـ الـقـدـرـ وـالـقـيـمةـ وـدـرـجـةـ الـحـرـيـةـ؛ فـالـرـسـوـلـ - عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ - وـأـبـوـ بـكـرـ الصـدـيقـ - رـضـىـ اللـهـ عـنـهـ - كـانـ يـلـتـزـمـانـ بـمـبـداـ الـتـسـوـيـةـ بـيـنـ النـاسـ فـيـ «ـالـعـطـاءـ»ـ، بـاعـتـيـارـهـ مـعـاـشـاـ، لـاـ عـلـاقـةـ لـهـ بـالـأـقـدـارـ وـالـمـرـاكـزـ وـالـفـضـلـ وـالـمـفـاضـلـاتـ.. ثـمـ جـاءـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ - رـضـىـ اللـهـ عـنـهـ - فـمـيـزـ بـيـنـ النـاسـ فـيـ «ـالـعـطـاءـ»ـ، عـنـدـمـاـ توـفـرـتـ الـأـمـوـالـ وـكـثـرـتـ بـعـدـ الـفـتوـحـاتـ.. ثـمـ عـادـ عـلـىـ بـنـ أـبـيـ طـالـبـ - كـرـمـ

الله وجهه - إلى نظام التسوية.. وعلى عهد الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه كانت «الحاجة» تحكم - في أحيان كثيرة - مقدار الأنثى في توزيع الغنائم، دون أن يكون للتمييز والتمايز المالي آية علاقة بالأقدار والمراكز الخاصة بالصحابة الذين تفرض لهم السهام في هذه الأموال.. لقد أعطى الرسول المهاجرين الفقراء غنائم هوانن - يوم حنين - ولم يعط الأنصار - إلا رجلين فقيرين منهم - .. بل لقد أعطى «المولفة قلوبهم»، من هذه الأموال ما لم يعطه لأحد من الذين سبقوه إلى الإسلام وصنعوا بتضحياتهم دولته وانتصارات دعوته وعقيدته.. فالتمييز المالي للرجال - أحياناً - في الميراث أمر من أمور «العيش» لا ينهض دليلاً على انتهاك ما قرر الإسلام للمرأة من حرية، وما شرع لها من مساواة بالرجل.. وكذلك حالات التمييز للإناث على الذكور في الميراث..

وصحيغ - أيضاً - أن القرآن الكريم يقرر في إحدى آياته أن شهادة امرأتين تعدلان شهادة رجل واحد.. ولكن المتأمل والمتدبر لهذه الآية الكريمة يدرك أنها قد راعت تلك المرحلة التطورية التي كانت تمر بها المرأة يومئذ.. وهي مرحلة كانت محرومة فيها من خبرات المعاملات المالية والتجارية المعقّدة، بسبب حرمانها من الشخصية المالية المستقلة: فجاء القرآن الكريم - مراعاة لتناقضها وضعف ذاكرتها في هذا الميدان - ليقرر أن شهادتها في الدين الذي يحتاج إثباته إلى دليل كتابي لا تساوي شهادة الرجل.. فليس في الأمر انتهاك من قدرها وحريتها، وإنما فيه موقف واقعى يلام بـ «الحق».

وـ«الإمكانات» فهو أدخل في باب ربط «الحقوق» بالإمكانات المترتبة على نظام التخصص.. وهي علة وقصد يفتحان باب التطور والتنمية لـ«اللهاق» بتطور «الإمكانات» ونموها.. ثم إن هذه الآية «وصية» لصاحب الدين إذا أراد مزيد استيقاظ لدينه، وليس «تشريعًا» واجبًا على الحكام^(١).

ثم.. هل يستوى الرجال في الذاكرة والتذكرة وفي الإمكانات والقدرات؟.. إنهم لا يستوون؛ ومن ثم تتفاوت حقوقهم دون أن يعني هذا التفاوت انتقاصاً من مساواتهم في الحرية التي قررها لهم الإسلام.

ذلك هو موقف الإسلام من التمييز بين شهادة الرجل وشهادة المرأة في ذلك الموطن المحدد والخاص من مواطن الإشهاد.. ويتأكد هذا الذي نقول إذا نحن تدبرنا آية القرآن الكريم التي تتحدث عن هذه القضية فتقول: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَتْهُمْ بِدِينِ إِلَيْ أَجْلٍ مُسْمَى فَاقْتُبُوهُ وَلَا يَكُنْتُمْ كَاذِبُونَ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبُ كَاتِبٍ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَ اللَّهُ فَلَيَكْتُبْ وَلَيَمْلِلَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْرُ وَلَيَسْتَهِنَ اللَّهُ رَبُّهُ وَلَا يَسْخَنْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحُقْرُ سَفِهِاً فَأَوْ ضَعِيفِاً فَلَا يَسْتَطِعُ أَنْ يُعْلَمُ هُوَ فَلَيَمْلِلَ وَلَيَأْبُ بِالْعَدْلِ وَلَا شَهِيدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونُا رَجُلَيْنِ فَرِجْلٌ وَلَا مَرْأَتَيْنِ مِنْ تَشَهِيدَنِ مِنَ الشَّهِيدَاءِ أَنْ تَصْلِي إِذَا هَمْ كُرْ رَجُلَيْنِ فَرِجْلٌ وَلَا يَأْبُ الشَّهِيدَاءِ إِذَا مَادُغُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ ضَعِيفِاً أَوْ كَبِيرَاً إِلَى أَجْلِهِ ذَلِكُمْ أَفْسَطَ عَنْهُمُ اللَّهُ وَأَقْرَمَ لِلشَّهِادَةِ وَأَذْنَى الْأَتْرَابَ إِلَى

(١) انظر تفصيلات هذه الحقيقة في كتابنا [التحرير الإسلامي للمرأة]

أَن تَكُونْ تِحَارَةً حَاضِرَةً تَدِيرُونَهَا بِتَكْمِنْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَاجَةً إِلَّا تَكْبِرُوهَا
وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَيَّنُتْهُمْ وَلَا يُفْتَنُوكُمْ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ
وَأَنْقُوا اللَّهُ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٨٢]

فليس في الأمر «تمييز طبيعي» و «دائم» ولا «تمييز مطلق»،
بحكم الجنس والنوع، ينقص من قدر المرأة وما قرر لها الإسلام
من حرية ومسؤولية وحقوق

ويشهد لذلك ويؤكد ما كتبه الإمام محمد عبده في تفسيره
لهذه الآية، فقال: «... لقد تكلم المفسرون في هذا (التمييز بين
شهادة المرأة وشهادة الرجل في الدين)، وجعلوا سببه المزاج،
فقالوا: إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان، وهذا غير
متحقق.

والسبب الصحيح: أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال
بالمعاملات المالية ونحوها من المعاوضات، فلذلك تكون
ذكريتها ضعيفة، ولا تكون كذلك في الأمور المنزلية التي هي
شغلها، فإ أنها أقوى ذاكرة من الرجل، يعني أن من طبع البشر -
ذكراناً وإناثاً - أن يقوى تذكرهم للأمور التي تهمهم ويكثر
اشغالهم بها، ولا ينافي ذلك اشتغال بعض النساء الأجانب في
هذا العصر بالأعمال المالية، فإنه قليل لا يعول عليه، والحكام
العامة إنما تناط بالأكثر في الأشياء وبالأصل فيها. (١)

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤ ص ٧٦٤

فإذا اشتغلت المرأة بالمعاملات المالية، وكثرت ممارساتها لها، وقويت ذاكرتها على وعي قضايا هذه المعاملات، تطورت الأحكام الشرعية الخاصة بشهادتها فيها، إعمالاً للقاعدة الشرعية القاضية بدوران الأحكام مع عللها وتغيرها بتغير الأسباب والمتضيّبات والظروف والملابسات.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة.. وهذه هي المعايير التي يجب الاحتكام إليها عندما تدعى الحاجة إلى مراجعة المواقف والإنجازات التي حققتها المرأة على درب تحررها، ما كان إيجابياً منها وما هو داخل في إطار السلبيات..

فالتسوية بين الرجل والمرأة هي جوهر موقف الإسلام لأنهما - وفق عبارة الإمام محمد عبده - «متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل».. وما قوامة الرجل على المرأة إلا رياضة تقتضيها سنة الكون والفطرة التي فطر الله الناس عليها بأن تتم المشاوره في مجتمع الأسرة فالتنسيق، ثم يكون للسفينة ربان تؤهله خبراته وتجاربه وما يقدم لهذا المجتمع الصغير من عطاء، فالحقوق هنا نابعة ومرتبطة بالإمكانات والواجبات.. وتحاوز الحدود التي رسمها الإسلام لصلاح الفرد والأسرة والأمة ضاراً ومنهني عنده، يستوى في ذلك أن يكون التجاوز من الرجال أو النساء!

الفصل الرابع

ولاية المرأة للقضاء

لكن البعض يعتقد أن قضية «ولاية المرأة للقضاء» - كما صورها بعض الفقهاء - هي دليل على انعدام المساواة بين النساء والرجال في فكر الإسلام الاجتماعي.. وينطلقون من ذلك ليشككوا في مبدأ المساواة!

بل إن من الناس من يظن أن ولاية المرأة للقضاء وتوليها لمهام الفصل بين الناس في المنازعات واحدة من المسائل الشائكة التي استقر الفقه الإسلامي - قديماً - فيها على رأى ثابت، هو الرفض؛ رفض توليها للقضاء والحكم بين الناس في المنازعات؛ ومن ثم فلا مجال لفتح باب الاجتهاد في هذه المسألة من جديد..

لكن واقع هذه المسألة - إسلامياً - يؤكد أن هذا الظن لا يقوم على أساس، فضلاً عن أن يكون هذا الأساس إسلامياً، ومتيناً.. وبادئ ذي بدء فإن على من يريد فقه موقف «التفكير» الإسلامي من مسألة ولاية المرأة وتوليها للقضاء، أن ينظر إلى هذه المسألة في ضوء الموقف العام الذي وقفه الإسلام من المرأة.. وهو موقف كان، ولا يزال، وبكل المقاييس على مستوى الثورة التي حررت المرأة العربية والمسلمة وانتقلت بها إلى حال كييفي جديد.. ويكفي أن القرآن الكريم قد أسس هذا الموقف على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، عندما قالت الآية الكريمة

﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. أما «القوامة» التي قررها الإسلام للرجل على المرأة في بقية الآية ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ فإنها الرياسة التي لا تنتقص من حرية المرءوس، وإنما تقتضيها الفطرة القاضية بوحدة القيادة في المجتمع، صغيراً كان أو كبيراً.. ثم إنها مرتبطة ومؤسسة على القدرات والإمكانات والعطاء، لا على اختلاف الجنس والنوع فقط.

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة، وهذا هو الإطار والمدخل الذي يجب استحضاره وتصوره قبل النظر في جزئية موقف «التفكير» الإسلامي و«الفقه» الإسلامي من قضية تولي المرأة لمنصب القضاء ولقد يكون مناسباً - بل ضرورياً - التنبيه في البداية على عدد من النقاط

أولاً، إن ما لدينا في تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء، هو «فکر إسلامي» و«آراء فقهية»، و«اجتهاد فقهاء»... وليس «ديتاً» وضعه الله وأوحى به إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام - فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية، كما لم تعرض لها السنة النبوية الشريفة؛ لأن القضية لم تكن مطروحة على حياة المجتمع عندما ظهر الإسلام.. فلابد لدينا فيها نصوص دينية أصلًا، سواء أكانت هذه النصوص قطعية الدلالة والثبوت أو ظنية فيها أو في إدراهمها.. فهي خاضعة للاجتهاد.

وثانياً، إن أقوال الفقهاء حول تولي المرأة للقضاء مختلفة باختلاف اجتهادهم في هذه القضية، ولقد دام اختلافهم فيها

جيلاً بعد جيل.. فليس هناك إجماع فقهي فيها حتى يكون هناك إلزام للخلف بإجماع السلف.. فهي من قضايا الاجتهاد المعاصر، كما كانت من قضاياه بالأمس القريب والبعيد..

وثالثاً، إن جريان «العادة» - في الأعصر الإسلامية السابقة - على عدم ولادة المرأة لمنصب القضاء لا يعني «تحريم» الدين لولايتها لهذا المنصب.. فدعوة المرأة للقتال وانخراطها في حيوشه هو مما لم تجر به «العادة» في الأعصر الإسلامية السابقة، ولم يعن ذلك «تحريم» اشتراك المرأة - عند الحاجة والاستطاعة - في القتال.. فهي قد مارسته وشاركت فيه على عصر النبوة.. بدءاً من معاونة الجند، وإمدادهم بالسلاح، إلى مداواة الجرحى وتجهيز الشهداء ودفنهم.. بل ممارسة القتال، كما حدث في غزوة أحد، وغزوات أخرى، على عهد النبي ﷺ وصحابته - عليهم رضوان الله - .. فـ «العادة» لا تحل حلالاً ولا تحرم حراماً: لارتباطها بـ «الحاجة» المتغيرة بتغير الظروف والملابسات..

ورابعاً، إن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولى المرأة لمنصب القضاء - في غيبة النصوص الدينية التي تتناول هذه القضية - كانت اختلافهم في الحكم الذي «قادوا» عليه توليتها للقضاء.. فالذين «قادوا» القضاء على «الإمامية العظمى» التي هي رئاسة الدولة والخلافة، مثل فقهاء المذهب الشافعى قد منعوا توليتها للقضاء: لاتفاق الفقهاء على جعل «الذكورة» شرطاً من شروط الخليفة، فاشترطوا هذا الشرط في القاضى، قياساً للقضاء على الخلافة والإمامية العظمى..

والذين أجازوا توليها القضاء فيما عدا القضاء في قضايا «القصاص والحدود» - مثل أبي حنيفة وفقهاء مذهبة - قالوا بذلك لقياسهم «القضاء» على «الشهادة»، فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه، أي فيما عدا «القصاص والحدود»... لأن غلبة العاطفة عليها قد تحول بينها وبين الدقة والموضوعية في قضايا الدماء..

أما الذين أجازوا قضاءها في كل القضايا - مثل الإمام محمد بن جرير الطبرى (٢٢٢ - ٨٣٩ هـ / ٩٢٣ م) وفقهاء مذهبة - فقد حكموا بذلك لقياسهم «القضاء» على «الفتيا»... فالMuslimون قد أجمعوا على جواز تولي المرأة لمنصب الإفتاء الدينى، وهو من أخطر المناصب الإسلامية، فقايسوا القضاء عليه، وحكموا بجواز تولي المرأة كل أنواع القضايا..

وهم قد علوا ذلك بتقريرهم أن الجوهرى والثابت في شروط القاضى إنما يحكمه القصد والهدف من القضاء، وهو: ضمان وقوع الحكم بالعدل بين المتقاضين.. وبعبارة أبي الوليد بن رشد (٥٢٠ - ١١٢٦ هـ / ١١٩٨ م): فإن «من رأى حكم المرأة نافذاً في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يأتي منه الفصل بين الناس فحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى»^(١) والخلافة ورئاسة الدولة الجامحة لأمة الإسلام..

(١) (بداية المحتهد ونهاية المقتصد) ج ٢ ص ٤٩٤. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م. وانظر كذلك: الماوردي: (أدب القاضى) ج ١ ص ٦٢٥ - ٦٢٨. طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م. و(الأحكام السلطانية) ص ٦٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م.

وخامسها، لم تكن «الذكورة» هي الشرط الوحيد الذي اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء.. فمثلاً: اختلفوا في شرط «الاجتهاد» فأوجب الشافعى وبعض المالكية أن يكون القاضى مجتهداً.. على حين أسقط أبو حنيفة هذا الشرط، بل أجاز قضاء «العامى»، ووافقه بعض فقهاء المالكية قياساً على أمية النبي ﷺ.^(١)

واختلفوا في شرط كون القاضى «عاملأً» - وليس مجرد «عامل» - بأصول الشرع الأربع: الكتاب، والسنن، والإجماع، والقياس.. فاشترطه الشافعى^(٢) وتجاوز عنه غيره من الفقهاء.. كما اشترط أبو حنيفة - دون سواه - أن يكون القاضى عريباً من قريش^(٣)!

فسرط «الذكورة» - في القاضى - هو واحد من الشروط التي اختلف فيها الفقهاء.. اشترطها البعض بإطلاق، ورفض البعض اشتراطها بإطلاق، واشترطها البعض في بعض القضايا دون البعض الآخر.. فليس عليها إجماع في «ال الفكر الفقهي »، كما أنه ليس فيها نصوص دينية تمنع أو تقييد اجتهاد المتجهدين والمفكرين.. وإذا كانت الشريعة مقاصد، والهدف من التشريع هو تحقيق المصالح والغايات للأمة، فإن توافر الأهلية والكفاءة

(١) بدایة المجتهد ونهاية المقتضى، ج ٢ ص ٤٩٣ - ٤٩٤

(٢) (آدب القاضى) ج ١ ص ٦٤٣

(٣) محمد محمد سعيد (كتاب دليل المأك لمذهب الإمام مالك) ص ١٩٠، طبعة القاهرة ١٩٢٣ م

الكافلة لإقامة العدل بين المتقاضين هو محور الشروط التي يجب توافرها فيمن يلى منصب القضاء..

لكن بعض الذين اشترطوا «الذكورة» فيمن يلى منصب القضاء قد أضافوا إلى علة قياسهم القضاء على الإمامة العظمى والخلافة العامة، أضافوا «الاحتجاج» ببعض الأحاديث النبوية التي رويت في المرأة، رغم انقطاع الصلة بين المراد بهذه الأحاديث النبوية وتولى المرأة للقضاء وأهليتها كى تتساوى بالرجل في هذا الأمر وفي أمثاله من الأمور..

«فالماوردي (٣٦٤ - ٩٧٤ هـ / ١٠٥٨ - ١٠٥٠ م)، مثلاً، يورد في معرض رفضه مذاهب الذين يحوزون قضاء المرأة - يورد حديث الرسول ﷺ الذي يقول: «ما أفخر قوم أسلدوا أمرهم إلى امرأة» (١).

ولعل من الأهمية بمكان أن نقف وقفه تجلى المراد النبوى بهذا الحديث الذى شاع كصلاح يحاول الكثيرون به حرمان المرأة من كثير من الحقوق باسم السنة النبوية الشريفة، وليس سوى معرفة ملابسات قول الرسول ﷺ لهذا الحديث سبيل لفقه المعنى المراد منه، والغرض المقصود. إن الصحابى «أبو بكر» - رضى الله عنه - يروى هذا الحديث فيقول:

«قال رسول الله ﷺ:

«من يلى أمر فارس؟»

(١) (أدب القاضى) ج ١ ص ٦٢٧

- قالوا: امرأة -

- قال: «ما أفلح قوم يلى أمرهم امرأة»^(١).

فهذا الحديث - كما يتضح من سياق قوله - هو نبوءة سياسية من الرسول يفشل الفرس المجروس، أولئك الذين ملوكوا عليهم امرأة، وليس حكماً بتحرير ولاية المرأة للقضاء.. فلما لا يتها العامة ولا الخاصة كانت بالقضية المطروحة على مجتمع النبوة كى تقال فيها الأحاديث!

* وحديث آخر يورده الماوردي في هذا المقام، هو قول الرسول ﷺ عن النساء: «أخرهن من حيث أخرهن الله».. وهو يستدل به على وجوب تأخير النساء عن منصب القضاء: لأن الله قد أخرهن!

ونحن عندما نرجع إلى مصادر السنة النبوية الشريفة نطالع الحديث كاملاً، وفي سياق قوله وملابسات هذا القول وأسبابه نعلم يقيناً أن لا علاقة لهذا الحديث بتولى المرأة للقضاء، فهذا الحديث هو أمر تنظيمي لصفوف المسلمين وال المسلمات عندما يصلون بالمسجد، خلف الإمام.. فقد يدعا - وفي معايدات بنى إسرائيل - كانت النساء يصلين مختلطات بالرجال.. وفي البداية الإسلامية كان المسلمون يصيغون ذلك، فنهى النبي ﷺ عن ذلك، وطلب تقدم صفوف الرجال وتتأخر صفوف النساء: حتى لا ترى النساء عورات الرجال من «الأزر» الضيقة!.. وقال في

(١) رواه أحمد بن حنبل

ال الحديث الذى رواه أبو سعيد الخدري - رضى الله عنه - «وان خير الصنوف صنوف الرجال العقد وشرها المؤخر، وخير صنوف النساء المؤخر، وشرها المقدم، يا معاشر النساء إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر». (١)

بل حتى هذا الحديث الذى يورده الماوردي نجد مقدمته التى يقدم له بها رواية عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - تقول: «كان فى بنى إسرائيل الرجل والمرأة يصلون جميعاً... الأمر الذى يكشف عن المراد بهذا الحديث الخاص بتنظيم صنوف الرجال وصنوف النساء فى الصلاة بالمسجد».

فأين من ذلك أهلية المرأة للقضاء؟! وما علاقة هذه الأحاديث بتوليتها الفصل بين الناس فى المنازعات، إذا هى حصلت شروط العدل فى فصل الخصومات؟!

وهكذا.. فسواء أنظرنا إلى القضية فى إطار النظرة العامة التى نظر الإسلام بها إلى المرأة من خلال «الفكر الفقهي» الإسلامى، الذى اختلف أئمته حول هذه القضية.. أو بالنهاية إلى فقه النصوص التى أوردها البعض حولها.. فإننا سنجد ولادة المرأة للقضاء واحدة من القضايا التى خضعت للاختلاف والاجتهاد، والتي يجب أن تبحث مجدداً على ضوء تغير واقع المرأة المسلمة وتطورها وما أحرزت فى عصرنا من أهمية وقدرة لم تكن لها فيما تقدم من العصور.

(١) رواه ابن ماجه وابن حميد

فانطلاقاً من صورة المرأة المسلمة في مجتمع صدر الإسلام...
وفى إطار ما أقرّ الإسلام وقرر للمرأة من حقوق تتضمن لها
مساواة بالرجال لا تخل بتميزها في الطبيع والاختصاص عن
الرجال..

من هذا المنطلق... وفي هذا الإطار. يجب أن تكون النظرة
الإسلامية للمرأة المسلمة، في حاضرنا، وفي المستقبل المأمول.

الفصل الخامس

قضية الحجاب

كجزء من محاولات أعداء الإسلام وخصوم حاكميته «نسخ» الشريعة الإسلامية.. ولإشاعة التحلل والانحلال في المجتمعات الإسلامية والشرقية، تقليداً للمجتمعات الغربية – والتي تخلت منذ علمنتها عن تقاليد الحشمة الموروثة عن تاريخها ونصرانيتها – يسعى هؤلاء الخصوم إلى إشاعة الشبهات حول حجاب المرأة المسلمة وحشمتها التي تصون كرامتها وتحصن عفتها وتحفظ خصوصيتها.. وذلك عندما يزعمون أن تشريعات الحجاب إنما هي «أحكام وقديمة»، وليس خالدة.. وأنها «تاريخية وتاريخانية»، وليس دائمة

ولقد كتب أحد هؤلاء الكتاب – من غلاة العلمانيين – داعياً إلى ألا تلتزم المرأة المسلمة بما نصت عليه الآيات القرآنية من ستر عوراتها بالحimar والحجاب.. رابطاً هذا التشريع الإلهي بوقت لم تكن فيه منازل المسلمين بالعدينة تحتوى على «الكنف والمراحيض» فكانت النساء يخرجن لقضاء حاجاتهن في الخلاء.. وكان بعض الفجار يتعرضون للإماء أو العاهرات بما تتأذى منه الحرائر، فطلب الإسلام من النساء الحجاب والاختمار ليتميزن عن الإماء، حتى لا يتعرض لهن أحد بما يوذيهن، وزعم هذا الكاتب أن علة التشريع للحجاب وستر عورات النساء كانت التمييز عن الإماء عند الخروج لقضاء الحاجة في الخلاء.. وأماماً وقد أصبحت في البيوت مراحيل، فقد زالت علة التشريع، ولا بأس على النساء المسلمات من سفور يكتشف بعض العورات»

ولقد سفى الكاتب محمد سعيد العشماوى هذا «الكلام»
«الاجتهاد»! فكتب يقول:

«وقد كانت عادة العربيات التبذل، وكن يكشفن وجوههن كما
تفعل الاماء والعاهرات، وكان ذلك داعياً إلى نظر الرجال إليهن،
وكن يتبرزن في الصحراء في عهد التنزيل - (لاحظ ربط التنزيل
بالتبرز في الصحراء!!) - قبل أن تتخذ الكنف (دورات المياه).
فكان بعض الفجار يتعرضون للمرأة أو الفتاة من المؤمنات على
مظنة أنها أمة أو عاهر، فشكوا ذلك إلى النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ومن ثم نزلت
الآية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا زَوْجَكَ وَتَبَّاتِكَ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يَذَرْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيْهِنَّ ذَلِكَ أَذْنِي أَنْ يَعْرَفُنَّ فَلَا يَرَدْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]

فالقصد من الآية ليس فرض زى إسلامى، ولكن التمييز بين
الحرائر من جانب الاماء والعاهرات من جانب آخر: فالزى -
من ثم - كان إجراء مؤقتاً، لعدم وجود دورات للمياه في
المنازل، واضطرار الحرائر المؤمنات إلى الخروج إلى الصحراء
بعيداً عن المدينة لقضاء الحاجة، وتعرض بعض الفجار لهن، مما
اقتضى تمييزهن عن الاماء والعاهرات بزى معين (الذى يعرفن)
فلا يؤذيهن أحد. وإذا كان الفقهاء يقولون إن الحكم يرتبط بالعلة
وجوداً وسبباً، فإن زوال العلة في الحكم السابق - وجود دورات
مياه في المنازل، وعدم التعرض لأنثى بناء على زى أو غير زى
- ذلك مما يعني زوال الحكم بزوال سببه، فهو حكم وقتى مرتبط
بظروف معينة ومنوط بوضع خاص، ومتى زال الوضع وتغيرت
الظروف تعين وقف الحكم. وأما ما جاء في الآيات ﴿فَلَا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾

يُفْسُدُ مِنْ أَنْصَارِهِمْ وَيَخْفَقُوا فِرْوَاهُمْ ذَلِكَ أَرْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مَا يَصْنَعُونَ (٢٠) وَقُلْ لِلْمُلْمَنَاتِ يَغْفِلُنَّ مِنْ أَنْصَارِهِنْ وَيَخْفَقُنَّ فِرْوَاهُنْ وَلَا يَدِينَ زَيْتَنَنْ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَيُضَرِّنَنْ بِخَمْرِهِنْ عَلَى جَيْوَهِنْ (٢١-٢٠) [النور: ٢١-٢٠]. من الضرب بالخمر على الجيوب، فهو تأكيد لفكرة التمييز بين الحرائر، والإماء والعاهرات من جانب آخر^(١).

و قبل أن أناقش هذا «الكلام العشماوى»، أود الإشارة إلى أن هناك من سيعيب علينا الوقوف - مجرد الوقوف - عند هذا «الكلام» لكن.. ما حيلتنا وتحن في زمان يجد له مثل هذا «الكلام» «كتابين» و «ناشرين»، بل صحفاً ومجلات تشيع فحشاءه بين جماهير من القراء الذين وإن رفضوه بفطرتهم التي لم تفسد.. فقد لا يملكون مفاتيح وحجج التفنيد العلمي لهذا «الكلام»؟!

ثم، هل كان لعبادة الأحجار منطق، حتى يهتم بمناقشتها القرآن الكريم؟!.. لقد علمنا المنهج القرآني أن الصمت والتجاهل كان منهجه غير المسلمين «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنَ وَالْغَرَا فِيهِ لَعْلَكُمْ تَغْلِيُونَ» [نحل: ٢٦] بينما كان منهاج المؤمنين «فَلَمْ يَأْتُوا بِرَهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [البقرة: ١١١] «أَتَشُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةً مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» [الأحقاف: ٤] .

فالحوار مع هذا «الكلام العشماوى» واجب ببياننا للناس، ودعوه للرجل كى ينثوب إلى الرشاد؛ ولذلك نقول:

(١) (معالم الإسلام) ص ١٢٤، ١٢٥، طبعة القاهرة ١٩٨٩ م

* إنه إذا كان المراد بآية الحجاب هو مجرد «التمييز في الزي» بين الحرائر والإماء.. فهل يصح أن يكون التمييز بأي وسيلة محققة له؟.. ومنها مثلاً زيادة مساحة العرى عند الحرائر عن الإماماء؟!

وفي العرى عند البعض مزيد من «الحرية»، ربما لاءمت الحرائر وميّزتهن أكثر من الإماماء! أو التمييز، مثلاً ببطاقة هوية؟.. أم أن للأمر والعلة علاقة بالفضيلة التي تستلزم ستر المفاتن وحجب العورات؟.. فالستر هو الواقع من الأذى، ومن ثم فأحكام الحجاب معللة بعلة دائمة لا علاقة لها بوجود مؤقت للإماء، ولا بوضع محلى ومرحلى، مثل التغوط خارج البيوت!.. وليس العلة مجرد «التمييز» بين الحرائر والإماء..

* وهل كانت علة الحجاب هي خروج المرأة من منزلها إلى مكان الغائب؟.. أم الخروج من منزلها الذي لا يقتسمه عليها غريب إلى حيث غير المحارم؟.. ألم تومر المرأة بالحجاب وستر العورات، حتى وهي ذاهبة إلى المسجد؟ وبالحجاب حتى وهي في منزلها إذا حضر غير محرم؟.. ألم يضع الإسلام نظاماً لهذا الأمر حتى في داخل البيوت؟ فالمرأة الانصرارية، ذهبت إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تقول: يا رسول الله، إني أكون في بيتي على حال لا أحب أن يراني عليها أحد، فإنه لا يزال يدخل على رجل من أهلي وأنا على تلك الحال، فكيف أصنع؟.. فنزلت الآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتَيْنَا لَكُمْ نِعْمَةً مِنْ بَعْدِ نِعْمَةٍ أَتُؤْنِكُمْ حَتَّى تَنْأَسُوا وَتُسْلِمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعْلَكُمْ تَذَكَّرُونَ» [النور: ٢٧]. فالتشريع هو للحجاب وستر عورات النساء،

من غير المحارم - حتى من الأهل - في داخل البيوت.. فما هذه «العلة المرحاضية» التي «اجتهد» المستشار عشماوي ليربط بها تشريعات القرآن الكريم! وكيف يتصور عقل عاقل نسخ حكم الحجاب باقامة دورات المياه في البيوت؟!

* والسنة النبوية التي هي البيان النبوى للبلاغ القرآنى، والتى جاء فيها قول رسول الله ﷺ، لأسماء بنت أبي بكر، وقد دخلت عليه وعليها ثياب رقاد، فأعرض عنها، وقال لها: «يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا» - وأشار إلى وجهه وكفيه^(١).

هذه السنة تتحدث إلى امرأة داخل المنزل.. ولم تقل: إذا لم يكن في منزل المرأة «كتيف»!!!

* ثـ.. هل يشرع الإسلام لعمر الإمام، وعرض عوراتهن على الكافة حتى يكون الحجاب مجرد تمييز في الرزى للحرائر عن الإمام.. إن رسول الله ﷺ، يتحدث عن «المرأة» - مطلق المرأة - إذا بلغت المحيض.. والآيات القرآنية تتحدث عن (نساء المؤمنين)، وليس عن الحرائر منهن فقط.. وفرض الخمار على النساء واجب توجيه التكليف به إلى (المؤمنات)، وليس إلى الحرائر وحدهن.. والسياق القرآني لآية الخمار يقطع بأن العلة هي العفاف وحفظ الفروج، وليس تمييز الحرائر فقط، وفي الطريق إلى دورات المياه خارج البيوت على وجه التخصيص!

(١) رواه أبو داود

فالسياق القرآني يبدأ بالحديث عن تمييز الطيبين والطيبات عن الكبئين والكبئات.. وعن آداب دخول بيوت الآخرين، المأهول منها وغير المأهول.. وعن غضن البصر.. وحفظ الفروج، لمطلق المؤمنين والمؤمنات.. وعن فريضة الاختمار، حتى لا تبدو زينة المرأة - مطلق المرأة - إلا لمحارم حددتهم الآية تفصيلاً. فالحديث عن الاختمار حتى في البيوت، إذا حضر غير المحارم.. ثم يواصل السياق القرآني الحديث عن الإحسان بالنكاح (الزواج) وبالاستعفاف للذين لا يجدون نكاحاً حتى يغනهم الله من فضله.

﴿الْخَيْثَاتُ لِلْخَيْثِينَ وَالْخَيْرُونَ لِلْخَيْرَاتِ وَالظَّيْنَاتُ لِلظَّيْنِينَ وَالظَّيْنُونَ لِلظَّيْنَاتِ أُولَئِكَ مُبْرَوِنَ مَا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرَزْقٌ كَرِيمٌ ٢٦١ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنَوْا لَا تَدْخُلُوا بَيْتَنَا عَبْرَتِينَكُمْ حَتَّى تَسْأَلُنَا وَتَسْلِمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ حِبْرٌ لَكُمْ لَعْنَكُمْ تَدْكُونُ ٢٧١ فَإِنْ لَمْ تَحْدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُلَذِّنَ لَكُمْ وَإِنْ قَبِلْ لَكُمْ أَرْجُوْهُمْ فَأَرْجُوْهُمْ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ٢٨١ لَئِنْ عَلِمْتُمْ حَتَّى أَنْ تَدْخُلُوا بَيْتَنَا عَبْرَتِينَ مَسْكُونَةٌ فِيهَا مَنْعَلٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَبْدِلُونَ وَمَا تَكْتُبُونَ ٢٩١ فَلَمْ يَمْلِمْنَا يَعْصُمُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ وَيَخْفِظُوا فِرْوَحَهُمْ ذَلِكَ أَرْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ حِبْرٌ بِمَا يَضْعُفُونَ ٣٠ وَقُلْ لِلْمُزَمَّنَاتِ يَعْصُمُنَّ مِنْ أَنْصَارِهِنْ وَيَخْفِظُنَّ فِرْوَحَهُنْ وَلَا يَبْدِلُنَّ زِيَّتِهِنْ إِلَّا مَا ظَهَرَ عَلَيْهَا وَلَيَصْرِفَنَّ يَخْسِرُهُنَّ عَلَى حَيْوِيهِنَّ وَلَا يَبْدِلُنَّ زِيَّتِهِنَّ إِلَّا لِغَلَوْتِهِنَّ أَوْ آيَاتِهِنَّ أَوْ آيَاتِهِنَّ بَعْلُوْتِهِنَّ أَوْ آنَاتِهِنَّ أَوْ آنَاتِهِنَّ بَعْلُوْتِهِنَّ أَوْ إِخْرَاتِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْرَاتِهِنَّ أَوْ بَنِي آخْرَاتِهِنَّ أَوْ نَسَاتِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ نَسَاتِهِنَّ أَوْ التَّابِعَاتِ غَيْرَ أُولَئِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطَّفَلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَزَّزَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَصْرِفُنَّ بِأَرْجَلِهِنَّ لِيَعْلَمُ مَا يَخْفِيُنَّ مِنْ

زبتهنْ وَتُؤْتُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيْمَانَ الْمُرْمَنْ لَعْلَكُمْ تَفَلُّخُونَ ۝ ۳۱۱ وَأَنْكُحُوا
الْأَيَامِيْنِ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَامْلَأْنَكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءٍ يَعْنِيهِمُ اللَّهُ
مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عِلْمٌ ۝ ۳۲۱ وَلِسْتَعْفُفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّىٰ
يَعْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَتَعَوَّنُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَ أَيْمَانَكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ
عَلِمْتُمُ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَنْتُمْ لَا تَكْرُهُوا فِيَانَكُمْ عَلَىٰ
الْبَعْدِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحْصِنَنَا لِتَشْعُرُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الْذَّانِيَا وَمِنْ يَكْرَهُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ
بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ عَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ [النور: ۲۶ - ۳۲]

فَنَحْنُ أَمَامُ نِسَامِ إِسْلَامِي، وَتَشْرِيعُ إِلَهِي مَفْصِلٌ، فِي الْعَفَةِ
وَعِلَاقَتِهَا بِسْتَرِ الْعُورَاتِ عَنِ الْغَيْرِ الْمُحَارَمِ. وَهُوَ تَشْرِيعٌ عَامٌ، فِي
كُلِّ مَكَانٍ تَوَجُّدُ فِيهِ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ مُحَرَّمٍ.. وَلَا عِلَاقَةُ لَهُ بِهَذَا
التَّخْصِيصِ الْعَشَمَاوِيِّ بِـ«طَرَقَاتِ الْكَنْفِ» خَارِجُ الْبَيْوَتِ!..

بَلْ إِنْ ذَاتَ السُّورَةِ - (النُّورُ) تَسْتَأْنِفُ التَّشْرِيعَ لِسْتَرِ الْعُورَاتِ
دَاخِلِ الْبَيْوَتِ - نَصَّا وَتَحْدِيدَاً - فَتَقُولُ أَيَّاتِهَا الْكَرِيمَةُ: (يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لِسْتَأْنِدُكُمُ الَّذِينَ مَلَكُتُ أَيْمَانَكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعُرُوا الْحَلْمَ مِنْكُمْ
ثَلَاثَ مَرَاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَجِنْ تَصْعُونَ تِبَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ
صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جَنَاحٌ بَعْدَهُنْ طَرَاوِفُونَ
عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيَّاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ
۝ ۵۸) وَإِذَا بَلَغَ الْأَعْقَالَ مِنْكُمُ الْحَلْمَ فَلِسْتَأْنِدُكُمُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
كَذَلِكَ يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمْ أَيَّاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝ ۵۹ وَالْفَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الْلَّاتِي
لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جَنَاحٌ أَنْ يَضْعُفْنَ تِبَابِهِنَّ غَيْرَ مُتَّسِرِّحَاتٍ بِرِيشَتِهِنَّ وَأَنْ
يَسْتَعْفُفْنَ خَيْرَهِنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عِلْمٌ ۝ [النور: ۵۸ - ۶۰]

فنحن أمام تشرع لستر العورات، حتى داخل البيوت، عن غير المحارم الذين حددتهم الآيات، ومنهم الصبيان إذا بلغوا الحلم.. وليس الأمر أمر تمييز للحرائر أمام الفجار في طرقات «مراحيض الخلاء» خاصة كما ادعى المستشار عشماوى..

فهل هناك عقل عاقل يقول إن هذا النظام التشريعى «كان إجراء مؤقتاً، لعدم وجود دورات للمياه في المنازل. وأن زوال العلة، ووجود دورات مياه في المنازل يعني زوال الحكم.. فهو حكم وقتى، مرتبط بظروف معينة ومنوط بوضع خاص كما قال المستشار عشماوى؟!؟

أكانت العلة ستر العورات، وصيانة العفاف حتى داخل البيوت؟.. أم التمييز في نظر الفجار، وخاصة في الطريق إلى مراحيض الخلاء؟!؟

وهل سأل المستشار العشماوى نفسه، وبناء على «منطقه»: أىستوى خروج المرأة إلى الأسواق.. والمساجد.. ودور الععلم.. والأسفار - مع خروجها إلى «مراحيض الخلاء» - فيجب عليها الاختمار وستر العورات؟!؟ أم أن فكر الرجل معلق بـ «مراحيض الخلاء»، دون غيرها من المقاصد والغايات؟!

جواب ذلك عند المستشار العشماوى، دون سواه.

الفصل السادس

عن الرّق .. والتّسرّى

الرّق – لغة – : هو الشيء الرقيق، نقىض الغليظ والثخين.
– واصطلاحاً – : هو الملك والعبودية، أي نقىض العتق والحرية. والرقيق – بمعنى العبد – يطلق على المفرد والجمع، وعلى الذكر والأنثى أما العبد، فهو الرقيق الذكر، ويقابله الأمة، للأأنثى. ومن الألفاظ الدالة على الرقيق الذكر لفظا الفتى أو الغلام، وعلى الأنثى لفظا الفتاة، والجارية. أما الفن فهو أحسن من العبد: إذ هو الذي ملك هو وأبواه.
ومالك الرقيق هو: السيد، أو المولى.

والرقُّ نظام قديم قدم المظالم والاستعباد والطبيعة والاستغلال في تاريخ الإنسان، واليه أشار القرآن الكريم في قصة يوسف عليه السلام: «وَجَاءَتْ سِيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارْدَهُمْ فَأَذْلَى دَلْوَهُ قَالَ يَا بُشْرِي هَذَا غَلَامٌ وَأَسْرُوهُ بِضَاغَةٍ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ١٩١ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بِخَسْ ذَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ٢٠١ وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مَصْرٍ لِأَكْرَمِي هَذَا هُنْسِي أَنْ يَنْفَعَا أَوْ يَنْتَهِدَا وَلَدَا» [يوسف ١٩-٢١].

وكان الاسترقاق من عقوبات السرقة عند العبرانيين القدماء، وعندما سُئل إخوة يوسف عن جزاء السارق لصواع الملك «فَأَلْوَا جَزَاؤَهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ...» [يوسف ٧٥].

وفي الحضارات القديمة كان الرقُّ عماد نظام الإنتاج والاستغلال، وفي بعض تلك الحضارات - كالفرعونية المصرية والكسروية الفارسية - كان النظام الطبقي المغلق يحول دون تحرير الأرقاء، مهما توفرت لأى منهم الرغبة أو الإمكانيات. وفي بعض تلك الحضارات - كالحضارة الرومانية - كان السادة هم الأقلية الرومانية، وكانت الأغلبية - في الإمبراطورية - برابرة أرقاء، أو في حكم الأرقاء.. وللأرقاء في تلك الحضارات ثورات من أشهرها ثورة «إسپارتاكوس» (72 - 71 ق.م.).

وعندما ظهر الإسلام كانت المظالم الاجتماعية والتمييز العرقي والطبقي منابع وروافد عديدة تغذي «نهر الرُّقّ»، في كل يوم بال المزيد من الأرقاء.. وذلك من مثل

١ - الحرب، بصرف النظر عن حظها من الشرعية والمشروعية، فالأسرى يتحولون إلى أرقاء، والنساء يتحولن إلى سبايا وإماء..

٢ - الخطف، يتحول به المخطوفون إلى رقيق..

٣ - ارتكاب الجرائم الخطيرة - كالقتل والسرقة والرِّزْنا - كان يحكم على مرتكبيها بالاسترقاق..

٤ - العجز عن سداد الديون، كان يحول الفقراء المديتون إلى أرقاء لدى الأغنياء الدائنين..

٥ - سلطان الوالد على أولاده، كان يبيح له أن يبيع هؤلاء الأولاد، فينتقلوا من الحرية إلى العبودية.

٦ - سلطان الإنسان على نفسه، كان يبيح له بيع حريرته،
فيتحول إلى رقيق..

٧ - كذلك النسل المولود من كل هؤلاء الأرقاء يصبح رقيقاً، حتى
 ولو كان أبوه حراً.

ومع كثرة واتساع هذه الرواقد التي تمد نهر الرقيق - في كل
وقت - بالمزيد والمزيد من الأرقاء، كانت أبواب العتق والحرية
إما موصدة تماماً، أو ضيقة عسيرة على الولوج منها..

وأمام هذا الواقع، اتخد الإسلام، إبان ظهوره، طريق الإصلاح
الذى يتغىباً تحرير الأرقاء، والغاء نظام العبودية، وطى صفحته
من الوجود، لكن في «واقعية - ثورية» إذا جاز التعبير .. فهو لم
يتجاهل الواقع ولم يقفز عليه.. وأيضاً لم يعترف به على التحول
الذى يبيقه ويكرسه..

لقد بدأ الإسلام فاغلق وألغى وحرم أغلب الرواقد التي كانت
تمد نهر الرقيق بالمزيد من الأرقاء.. فلم يبق منها إلا أسرى
الحرب المشروعة والشرعية، والنسل إذا كان أبواه من الأرقاء ..
وحتى أسرى الحرب المشروعة فتح الإسلام أمامهم باب العتق
والحرية - المن أو الغداء - : (فَإِذَا قَتَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرَبُ الرَّقَابَ
حَتَّى إِذَا أُخْتَنُوْهُمْ فَشَدُوا الرَّثَاقَ فَإِمَّا يَعْدُ وَإِمَّا فَدَاءٌ حَتَّى تَضَعُ الْحَرَبُ
أَوْزَارُهَا) [محمد: ٤] فعندما تضع الحرب أوزارها، يتم تحرير
الأسرى، إما بالمن عليهم بالحرية وإما بمبادلتهم بالأسرى
المسلمين لدى الأعداء..

ومع إغلاق الرواقد - روافد الاسترقاق ومصادره - التفت الإسلام إلى «كتلة» واقع الأرقاء، فسعى إلى تصفيتها بالتحرير، وذلك عندما عدد وسع مصاب تهر الرقيق. ولقد سلك الإسلام إلى ذلك المقصد سبيل متخلوقة القيم الإسلامية. وسبيل العدالة الاجتماعية الإسلامية: فحبب إلى المسلمين عتق الأرقاء تطوعاً: إذ في عتق كل عضو من أعضاء الرقيق عتق لعضو من أعضاء سيده من النار، فتحرر الرقيق سبيل لتحرير الإنسان من عذاب النار يوم القيمة. كما جعل الإسلام عتق الأرقاء كفارة للكثير من الذنوب والخطايا. وجعل للدولة والنظام العام مدخلاً في تحرير الأرقاء عندما جعل هذا التحرير مصرفًا من المصادر الثمانية لفرضية الزكاة - فهو جزء من أحد أركان الإسلام - «إنا الصدقات للفقراء، والمساكين والغابلين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبل الله وإن السبيل فريضة من الله والله أعلم» حكيم [٦٠]. كما جعل الحرية هي الأصل الذي يولد عليه الناس، والرق هو الاستثناء الطارئ الذي يحتاج إلى إثبات، فمجهولو الحكم هم أحرار، وعلى مدعى رقهم إقامة البينات، وأولاد الأمة من الأب الحر هم أحرار - و «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار؟».

كذلك، ذهب الإسلام فساوى بين العبد والحر في كل الحقوق الدينية، وفي أغلب الحقوق المدنية، وكان التمييز فقط، في أغلب حالاته بسبب التخفيف عن الأرقاء مراعاة للاستضعاف والقيود التي يفرضها الاسترقاق على الإرادة والتصرف... فالمساواة تامة

في التكاليف الدينية، وفي الحساب والجزاء.. وشهادة الرقيق معتبرة في بعض المذاهب الإسلامية – عند الحنابلة – وله حق الملكية في ماله الخاص، وإعانته على شراء حرفيته – بنظام المكاتبنة والتدبير – مرغوب فيها دينياً [وَالَّذِينَ يَتَعَوَّنُونَ الْكِتَابَ مَا مَلَكَ أَيْمَانُكُمْ فَكَانُوكُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حِرْزاً وَأَتُوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَتَاهُمْ] (النور ٢٣). والدماء متكافنة في القصاص.

وبعد أن كان الرق من أكبر مصادر الاستغلال والثراء لملوك العبيد، حوله الإسلام – بمنظومة القيم التي كادت أن تسوى بين العبد وسيده – إلى ما يشبه العبء المالي على ملاك الرقيق. فمطلوب من مالك الرقيق أن يطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ولا يكلفه من العمل مالا يطيق.. بل ومطلوب منه – أيضاً – إلغاء كلمة «العبد» و«الأمة» وتغييرها بكلمة «الفتى» و«الفتاة».

بل لقد مضى الإسلام في هذا السبيل إلى ما هو أبعد من تحرير الرقيق، فلم يتركهم في متاهة عالم الحرية الجديد دون عصبية وشوكة وانتقام، وإنما سعى إلى إدماجهم في القبائل والعشائر والعصبيات التي كانوا فيها أرقاء، فأكسبهم عزتها وشرفها ومكانتها ومنتعتها ومالها من إمكانات، وبذلك أنجز إنجازاً عظيماً – وراء وفوق التحرير – عندما أقام تسيجاً اجتماعياً جديداً التحزم فيه الأرقاء السابقون بالأحرار، فا أصبح لهم نسب قبائلهم عن طريق «الولاء»، الذي قال عنه الرسول ﷺ: «الولاء لحمة كلحمة النسب» [رواه الدارمي] حتى لقد غدا أرقاء الأمس «سادة» في أقوامهم، بعد أن كانوا «عبداداً» فيهم.. وقال عمر بن

الخطاب - وهو من هو في الحسب والنسب - عن بلال الحبشي، الذي اشتراه أبو بكر الصديق وأعتقه: «سيدنا أعتق سيدنا»!.. كما تمنى عمر أن يكون سالم مولى أبي حذيفة حيأً فيختاره لمنصب الخلافة. فالمولى الذي نشأ رقيقاً، قد حرره الإسلام، فكان إماماً في الصلاة وأهلاً لخلافة المسلمين.

ولقد ساعد على هذا الاندماج في النسيج العربي - فضلاً عن الإسلامي - ذلك المعيار الذي حدد الإسلام للعروبة وهو معيار اللغة وحدها، فباستبعاد «العرق.. والدم» غدت الرابطة اللغوية والثقافية انتماء واحداً للجميع، بصرف النظر عن ماضي الاسترقاق وعن هذا المعيار للعروبة تحدث الرسول ﷺ - في معرض النقد والرفض للذين أرادوا إخراج المولى ذوى الأصول العرقية غير العربية، من إطار العروبة، فقال: «أيها الناس، إن رب واحد، والأب واحد.. وليس العربية بأحدكم من آب أو أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي».

هكذا كان الإسلام إحياء وتحريماً للإنسان، مطلق الإنسان، يضع عن الناس إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، ويحرر الأرقاء: لأن الرق - في نظره - «موت»، والحرية «حياة وإحياء».. ولقد أبصر هذه الحكمة الإسلامية الإمام النسفي (١٣١٠هـ) وهو يعلل جعل الإسلام كفارة القتل الخطأ تحرير رقية: «ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة» [السنة ٩٢] .. فقال: إن القاتل «لما أخرج نفساً مؤمنة من جملة الأحياء لزمه أن يدخل نفسها مثلها في جملة الأحرار: لأن إطلاقها من قيد الرق

كإحياءها، من قبيل أن الرقيق ملحق بالأموات: إذ الرق أثر من آثار الكفر، والكفر موت حكماً^(١).. فالإسلام قد ورث نظام الرق عن المجتمعات الكافرة فهو من آثار الكفر، ولأنه موت لروح وملكات الأرقاء سعى الإسلام إلى إلغائه، وتحرير - أي إحياء - موات هؤلاء الأرقاء، كجزء من الإحياء الإسلامي العام **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آتُوكُمْ أَنْشَجُوا اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ إِذَا ذَعَّا كُمْ لِمَا يَحْكِمُمْ﴾** [الأنفال: ٢٤].

ومع أن مقاصد الإسلام في تصفية نهر الرقيق - باغلاق روافده وتجفيف منابعه، وتوسيع مصباته - لم تبلغ كامل آفاقها: إذ انتكس «الواقع التاريخي» للحضارة الإسلامية، بعد عصر الفتوحات، وسيطرة العسكر المماليك على الدولة الإسلامية.. لكن حال الأرقاء في الحضارة الإسلامية قد ظلت أخفَّ قيوداً وأكثر عدلاً - بما لا يقارن - من نظائرها خارج الحضارة الإسلامية، بما في ذلك الحضارة الغربية التي تزعمت - في العصر الحديث - الدعوة إلى تحرير الأرقاء..

فلقد اقتنى عصر النهضة الأوروبية بزحفها الاستعماري على العالمين القديم والجديد، وبعد أن استعبد المستعمرون - الإسبان والبرتغاليون والإنجليز والفرنسيون - سكان أمريكا الأصليين، وأهلكوهم في سخرة البحث عن الذهب وإنشاء المزارع، مارسوا

(١) (تفسير النسفي) ج ١ ص ١٨٩ طبعة القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ.

أكبر أعمال القرصنة والخطف في التاريخ، تلك التي راح ضحيتها أكثر من أربعين مليوناً من زنوج إفريقيا، سلسلوا بالحديد، وشحثوا في سفن الحيوانات، لتقوم على دمائهم وعظامهم المزارع والمصانع والمناجم التي صنعت رفاهية الرجل الأبيض في أمريكا وأوروبا.. ولا يزال أحفادهم يعانون التفرقة العنصرية في الغرب حتى الآن.

وعندما سعت أوروبا - في القرن التاسع عشر - إلى إلغاء نظام الرق، وتحرير تجارتة، لم تكن دوافعها - في أغلبها - روحية ولا قيمة ولا إنسانية، وإنما كانت - في الأساس - دوافع مادية؛ لأن نظامها الرأسمالي قد رأى في تحرير الرقيق سبيلاً لجعلهم عمالاً أكثر مهارة، وأكثر قدرة على النهوض باحتياجات العمل الفنى في الصناعات التي أقامها النظام الرأسمالي.. فلقد غدا الرق - بمعايير الجدوى الاقتصادية - عبئاً على فائض رأس المال - الذي هو معبود الحضارة الرأسمالية المادية - وأصبحت حرية الطبقة العاملة أعنوان على تنمية مبادراتها ومهاراتها في عملية الإنتاج.

ولقد كان ذات القرن الذي دعت فيه أوروبا لتحرير الرقيق هو القرن الذي استعمرت فيه العالم، فاسترقت بهذا الاستعمار الأمم والشعوب «استرقاقاً جديداً» لا تزال الإنسانية تعانيه حتى الآن.

التسرّى

هذا عن الرق في التاريخ الإنساني وفي الإسلام: الدين.. والحضارة.. والتاريخ..

أما التسرّى، فهو: اتخاذ مالك الأمة منها سرية يعاشرها معاشرة الأزواج في الشرع الإسلامي..

وكما لم يكن الرق والاسترقاق تشريعًا إسلاميًّا مبتكرًا، ولا خاصية شرقية تميزت به الحضارات الشرقية عن غيرها من الحضارات، وإنما كان موروثًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا إنسانيًّا، داع وشاع في كل الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.. فكذلك كان التسرّى – الذي هو فرع من فروع الرق والاسترقاق – نظامًا قديمًا، ولقد جاء في المأثورات التاريخية المشهورة والمتواترة أن خليل الله إبراهيم، عليه السلام، قد تسرّى بهاجر المصرية، عندما وهبها إياها ملك مصر، ومنها ولد إسماعيل – عليه السلام – فمارس التسرّى أبو الأنبياء، وولد عن طريق التسرّى نبى ورسول.. وكذلك جاء في المأثورات التاريخية أن نبى الله سليمان – عليه السلام – قد تسرّى بثلاثمائة سرية.. وكما شاع التسرّى عند العرب قبل الإسلام، مارسه في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، غير المسلمين مثل المسلمين..

وإذا كان التسرّى، هو اتخاذ مالك الأمة منها سرية: أى جعلها له موضعًا للوطء، واحتصاصها بميل قلبي ومعاشرة جنسية،

وأحسان واستعفاف. فلقد وضع الإسلام له ضوابط شرعية جعلت منه زواجاً حقيقة، تشرط فيه كل شروط الزواج، وذلك باستثناء عقد الزواج: لأن عقد الزواج هو أدنى من عقد الملك؛ إذ في الأول تملك منفعة، بينما الثاني ينفع إلى ملك الرقبة، ومن ثم منفعتها.

ولقد سمعت الأمة - التي يختارها مالكها سرية له - سميت «سرية»؛ لأنها موضع سروره، وأنه يجعلها في حال تسريحها دون سواها، أو أكثر من سواها. فالغرض من التسرى ليس مجرد إشباع غرائز الرجل، وإنما أيضاً الارتفاع بالأمة إلى ما يقرب كثيراً من مرتبة الزوجة الحرة..

والإسلام لا يبيح التسرى - أي المعاشرة الجنسية للأمة - بمجرد امتلاكها. وإنما لابد من تهيئتها كما تهياً الزوجة.. وفقهاء المذهب الحنفي يستطردون لتحقيق ذلك أمرين: أولهما: تحصين السرية، بأن يخصص لها منزل خاص بها، كما هو الحال مع الزوجة..

وثانيهما: مجتمعتها: أي إشباع غريزتها، وتحقيق عفتها.. ما دامت قد أصبحت سرية، لا يجوز لها الزواج من رقيق مثلها، أو أن يتسرى بها غير مالكها.

ولأن التسرى - إن في المعاشرة الجنسية أو التناصل - مثله مثل الزواج من الحرائر.. فلقد اشترط الإسلام براءة رحم الأمة قبل التسرى بها، فاباحة التسرى قد جاءت في آية إباحة الزواج

«وَإِنْ حَفِظْتُمُ الْأَلْقَابَ فِي الْبَنَاءِ فَإِنْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُشْتَهِيَّةً وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ فَإِنْ حَفِظْتُمُ الْأَنْعَدِلَاتَ أَوْ مَا مَلِكْتُ أَيْمَانَكُمْ ذَلِكَ أَذْنِي أَلَا تَغُولُوا» [النساء ٢٣] . والتكليف الإسلامي بحفظ الفروج عام بالنسبة لمطلق الرجال والنساء، أحراراً كانوا أم رقيقاً، مسلمين كانوا أم غير مسلمين: «وَالَّذِينَ هُمْ لِغَرْوِ جَهَنَّمَ حَافِظُونَ» (١) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلِكْتُ أَيْمَانَهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلَوَّمِينَ» [المؤمنون ٦٥] . ولقد قال رسول الله ﷺ - في سبايا أو طاس - أى حنين - : «لَا تَوْطَأْ حَامِلَ حَتَّى تَضُعَ، وَلَا غَيْرَ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحْيِضَ حِبْضَةً» (٢) . وكذلك الحال مع المقاصد الشرعية والإنسانية من وراء التسرى.. فهى ذات المقاصد الشرعية والإنسانية من وراء الزواج:

تحقيق الإحسان والاستعفاف للرجل والمرأة، وتحقيق ثبوت أنساب الأطفال لأبائهم الحقيقيين.. ففى هذا التسرى - كما يقول الفقهاء - «استعفاف مالك الأمة.. وتحصين الإمام لكيلا يملن إلى الفجور، وثبتوت نسب أولادهن»، وأكاد ألمح في التشريع القرآني أمراً إلهياً بالإحسان العام للرجال والنساء، أحراراً كانوا أو أرقاء.. ففى سياق التشريع لغض البصر، وحفظ الفروج، جاء التشريع للاستعفاف بالنكاح - الزواج - للجميع.. وجاء النهى عن إكراه الإمام على البغاء، لا بمعنى إجبارهن على الزنا - فهذا داخل في تحريم الزنا العام للجميع - وإنما بمعنى تركهن دون إحسان واستعفاف بالزوج أو التسرى - أكاد ألمح هذا المعنى عندما

(١) رواه أبو داود

أتأمل سياق هذه الآيات القرآنية: «فَلِلْمُزَمِّنِينَ يَعْصُمُوا مِنْ أَنْصَارِهِمْ
 وَيَحْفَظُوا فِرْوَجَيْهُمْ ذَلِكَ أَرْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (٣٠) وَفِلْ
 لِلْمُزَمِّنِاتِ يَعْصُمُنَّ مِنْ أَنْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظُنَّ فِرْوَجَهُنَّ وَلَا يَنْدِينَ رِبَّهُنَّ إِلَّا مَا
 ظَهَرَ مِنْهُنَّ وَلِيَضْرِبُنَّ بِخَمْرِهِنَّ عَلَى جَبَوَهِنَّ وَلَا يَنْدِينَ رِبَّهُنَّ إِلَّا لِغَوْلِهِنَّ أَوْ
 آبَانِهِنَّ أَوْ آبَاءَ غَوْلِهِنَّ أَوْ آبَاءَهُنَّ أَوْ آبَاءَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْرَانِهِنَّ
 أَوْ بَنِي أَخْرَانِهِنَّ أَوْ نِسَانِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ آيَانِهِنَّ أَوْ التَّابِعُونَ عَبْرَ أُولَى الْأَرْبَةِ
 مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطَّفَلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى غَوْرَاتِ النَّسَاءِ وَلَا يَضْرِبُنَّ
 بِأَرْجَلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَخْفِي مِنْ رِبَّهُنَّ وَتُوَبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِيَّاهَا الْمُزَمِّنُونَ لِعَلْكُمْ
 تَنْلَوْنَ (٣١) وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِيَّ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَانَكُمْ إِنْ
 يَكُونُوا فَقَرِيرًا بِعِنْدِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ (٣٢) وَلِيَسْتَعْفِفَ الَّذِينَ لَا
 يَحْذَلُونَ لِنَكَاحٍ حَتَّى يَعْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَتَعَوَّنُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ
 آيَانُكُمْ فَلَكَاتُرُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَنْوَهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي أَتَاكُمْ وَلَا
 تَكْرُهُوْ فِيَنَّكُمْ عَلَى الْعَدَلِ إِنْ أَرَدْتُمْ تَحْصِنَتُمْ لِيَتَعَوَّنُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمِنْ
 يَكْرُهُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ يَعْدُ إِكْرَاهِهِنَّ عَفْوَرَ رَحْمَمْ (النور ٢٠-٣٣)
 فَالْتَّشْرِيفُ لِلْاسْتَعْفَافِ وَالْإِحْسَانِ بِالنَّكَاحِ - الزَّوْاجِ - وَالْتَّسْرِي
 عَامٌ وَشَامٌ لِلْجَمِيعِ

بل لقد جعل الإسلام من نظام التسرّي سبيلاً لتحقيق المزيد
 من الحرية للأرقاء، وصولاً إلى تصفيّة نظام العبودية
 والاسترقاق.. فأولاد السُّرَّة في الشّرع الإسلامي، يولدون أحراراً
 بعد أن كانوا يظلون أرقاء في الشّرائع والحضارات غير الإسلامية،
 والسرية، بمجرد أن تلد، ترتفع إلى مرتبة أرقى هي مرتبة «أم
 الولد» ثم تصبح كاملة الحرية بعد وفاة والد أولاً رها.

وكما اشترط الشرع الإسلامي - للتسري - استبراء الرحم، كما هو الحال في الزواج من الحرائر، اشترط في السرية ما يشترط في الزوجة الحرة: أن تكون ذات دين سماوي، مسلمة أو كتابية.

وألا تكون من المحارم الالاتي يحرم الزواج بهن، بالنسبة أو الرضاعة. فلا يجوز التسرى بالمحارم، بل لا يحل استرقاقهم أصلًا، إناثاً كانوا أم ذكوراً، فامتلاكهم يفضي إلى تحريرهم بمجرد الامتلاك.. وفي الحديث النبوي الشريف: «من ملك ذا رحم محرم فهو حر»^(١).

وكما هو الحال في اختيار الزوجة الحرة، استحسن الشرع الإسلامي تخير السرية ذات الدين التي لا تميل إلى الفجور، وذلك لصيانته العرض، وأن تكون ذات عقل، حتى ينتقل منها إلى الأولاد، وأن تكون ذات جمال يحقق السكينة للنفس والغضن للبصر؛ فالتحير للنطف - وفق حديث رسول الله ص: «تخيروا لطفكم»^(٢) - هو تشريع عام في الحرائر والإماء^(٣)..

وكما لا يجوز الاقتران بأكثر من أربع زوجات حرائر، اشترط بعض الفقهاء الالتزام بذات العدد في السرارى، أو فيهن وفي الزوجات الحرائر.. وإذا كان جمهور الفقهاء لا يقيدون التسرى بعدد الأربع، فإن الإمام محمد عبده - في فتواه عن تعدد الزوجات - قد قال - عند تفسيره لقول الله سبحانه وتعالى

(١) رواه أبو داود.

(٢) رواه ابن ماجه.

(٣) انظر (الموسوعة الفقهية) - مادة «التسري» - طبعة الكويت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

﴿أَوْ مَا ملَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النَّاسُ ٣]. «لقد اتفق المسلمون على أنه يجوز للرجل أن يأخذ من الجواري ما يشاء بدون حصر ولكن يمكن لفاحم أن يفهم من الآية غير ذلك، فإن الكلام جاء مرتبطاً بإباحة التعدد إلى الأربعة فقط...»^(١)

ويؤيد هذا الاجتهاد ما كان عليه العمل في صدر الإسلام: إذ لم يكن الرجل يتسرى بغير سرية واحدة، وكما يجب العدل بين الزوجات الحرائر عند تعددهن.. قال بعض الفقهاء: إن ما يجب للزوجة يستحب للسرية، وجعل الحنابلة الإحسان للأرقاء - ذكوراً وإناثاً - أمراً واجباً.^(٢)

وهكذا رفع الإسلام، بالشروط التي اشترطها في التسرى، من شأن السرارى، وذلك عندما جعلهن - في الواقع العملي - أقرب ما يمكن إلى الزوجات الحرائر، وعندما جعل من نظام التسرى ياباً من أبواب التحرير للإماء ولأولادهن، بعد أن كان رافداً من روافد الاسترقاق والاستعباد..

أما الواقع التاريخي، الذي تراجع عن هذا النموذج الإسلامي للتسرى، عندما كثرت السبيايات، وتعددت مصادر الاسترقاق.. فمن الخطأ البين - بل التجنّي - حمل هذا الواقع التاريخي على شرع الإسلام..

(١) الأعمال الكاملة ج ٢ ص ٩١ طبعة القاهرة ١٩٩٣ م

(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٩١

فالإسلام – كما قدمنا في الحديث عن الرق – قد ألغى وجفف كل روافد ومصادر الاسترقاق، ولم يستثن من ذلك إلا الحرب الشرعية المشروعة؛ ولذلك، فإن تجارة الرقيق، وأسواق الأرقاء، وشيوخ التسرّى الذي جاء ثمرة لاختطاف الفتيات والفتىّان، وللحروب غير المشروعة، وغيرها من سبل الاسترقاق التي حرمتها الإسلام.. كل ذلك إن حسب على «التاريخ الإسلامي» فلا يمكن أن يُحسب على «دين الإسلام».. وعن هذه الحقيقة الهامة يقول الإمام محمد عبده: «لقد ساء استعمال المسلمين لما جاء في دينهم من هذه الأحكام الجليلة، فأفقرتُوا في الاستزادة من عدد الجواري، وأفسدوا بذلك عقولهم وعقول ذراريهم بمقدار ما اتسعت لذلك ثرواتهم.. أما الأسرى اللاتي يضع نكاحهن فهن أسرى الحرب الشرعية التي قصد بها المدافعة عن الدين القويم أو الدعوة إليه بشرطها، ولا يمكن عند الأسر إلا غير مسلمات.. وأما ما مضى المسلمون على اعتياده من الرق، وجري عليه عملهم في الأزمان الأخيرة، فليس من الدين في شيء، فما يشترونه من بنات الچراکسة أو من السورانيات اللاتي يختطفهن الأشقياء السلبة المعروفون بـ«الأسيرجية»، فهو ليس بمشروع ولا معروف في دين الإسلام، وإنما هو من عادات الجاهلية، لكن لا جاهلية العرب بل جاهلية السودان والجركس»^(١).

وإذا كان من العبث الظالم حمل تاريخ الحضارة الغربية مع الرق والاسترقاق على النصرانية، كدين، فالأكثر عبّثية والأشد ظلماً هو حمل التاريخ الإسلامي – في هذا الميدان – على شريعة الإسلام..

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٩١، ٩٢.

فلقد رأينا، عبر فصول وصفحات هذا الكتاب - كيف أشرقت صفحة الموقف الإسلامي من المرأة.. وكيف وضحت معالم التحرير الإسلامي للنساء..

* في القرآن الكريم، الذي جسده البيان النبوى في تجربة دولة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المدينة المنورة..

* وفي تطبيقات دولة الخلافة الراشدة، على عهد الراشد الثاني عمر بن الخطاب، رضى الله عنه وأرضاه..

* وكيف جعل الإسلام من النساء - وهن نصف المجتمع، واحدى رئتيه - شقائق الرجال..

* وكيف كان الاجتهد الإسلامي في ولاية المرأة للقضاء..

* وما الحكم الشرعي في قضية الحجاب الذي هو الغطرة الإنسانية السوية في صيانة المرأة وتحقيق الحرية الحقيقية لجسدها وجمالها ولخصوصية هذا الجمال..

* ثم كان ختام الرد على الشبهات المفتراء - على مكانة المرأة في الإسلام - خاصاً بشبهة الاسترقاق والتسري..

إنها إجابات الشرع الإسلامي.. والمنطق الموضوعي على تلك الشبهات التي يزجف بها نفر من خصوم الإسلام، أو من الجاهلين بأحكام هذا الدين الحنيف..

الفهرس

٣	تمهيد
٩	الفصل الأول
١١	صورة المرأة في صدر الإسلام
٤١	الفصل الثاني
٤٣	في دولة الخلافة الراشدة على عهد عمر بن الخطاب
٦٥	الفصل الثالث
٦٧	النساء: شقائق الرجال، ونصف المجتمع
٧٧	الفصل الرابع
٧٩	ولاية المرأة للقضاء
٨٩	الفصل الخامس
٩١	قضية الحجاب
٩٩	الفصل السادس
١٠١	عن الرُّقُّ والتُّسُرُّ
١٠٩	التُّسُرُّ
١١٧	وأخيراً

سلسلة «في التنوير الإسلامي»

- ١- المصححة الإسلامية في عيون غربية.
٢- الغرب والإسلام.
٣- أبو حيان التوحيدي.
٤- دراسة قرآنية في فقه التجدد الحشادي.
٥- ابن رشد بين الغرب والإسلام.
٦- الاتصال الشفهي.
٧- تصور العالم.
٨- التجددية .. الرؤية الإسلامية والتجدد.
٩- صراع القديم بين الغرب والإسلام.
١٠- يوسف القرضاوي، المدرسة الفاسدة والمشروع المكروه.
١١- تناقضات في الفسق الحشادي للفنان الكريبي.
١٢- علماء دخلت مصر على دين الله.
١٣- العركات الإسلامية رؤية نقدية.
١٤- العنهاد العقدي.
١٥- المنهج المخالف.
١٦- مهذبة التغريب بين النظرية والتطبيق.
١٧- تجديد الدين وتجدد الدين.
١٨- الثواب والمحشرات في البقعة الإسلامية الحديثة.
١٩- نفس كتاب الإسلام وأصول الحكم.
٢٠- النقد والأخلاق والتغريب الغربي لم بالتجدد.
٢١- فكر حر كالأستاذة .. وتأثثه.
٢٢- حرية التغريب في الغرب من ملوك رشاد إلى رجبه جارودي.
٢٣- إسلامية العراج حول القدس وفلسطين.
٢٤- العنكبوت العالمة شوقي وحده .. أم مربعة؟
٢٥- التنمية الاجتماعية بالغرب .. أم الإسلام؟
٢٦- الحدمة القرآنية في الميزان.
٢٧- الإسلام في عيون غربية .. دراسات موسربية.
٢٨- الأهليات الدينية والقومية متوجة ومحنة .. أم تفكيت واحتراق؟
٢٩- ميراث المرأة والمساواة.
٣٠- نقدية المرأة والمساواة.
٣١- الدين والمرأة والحقوق والنسوية والحرية.
٣٢- مخاطر المولعة على الهوية الثقافية.
٣٣- النساء والموسيقى حلال نه حرام.
٣٤- مسيرة الدين في أمريكا.
٣٥- هل المسلمين أمّة واحدة؟
٣٦- السنة والمسنة.
٣٧- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان.
٣٨- قضية المرأة بين التحرير والتحرر حول الآنس.
٣٩- مركبة الإسلام.
٤٠- الإسلام كما نؤمن به .. شوابطه وعلائقه.
٤١- صورة الإسلام في التراث الغربي.
٤٢- تحابي الواقع ينتهاج العاهات المزيفة.
٤٣- القدس بين المقدمة والإسلام.
٤٤- ملائكة الصهيونية والعلمانية في ذورها شهادة العافية.
٤٥- الآثار المدمرة لتمثيلات في الروح والأخلاق.
٤٦- الآثار التربوية لتمثيلات في العقل والجسد.
٤٧- السنة النبوية والعرفة الإسلامية.
٤٨- تفاصيل حضارية في شخص القرآن.
٤٩- العوار بين الإسلاميين والعلمانيين.
٥٠- الأخلاق الإسلامية في حقوق الإنسان.
٥١- أسلوب القرآن الكريبي.
٥٢- في فقه الأقباط المثلثة.
٥٣- مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعالمية الغربية.
٥٤- مركبة التاريخ.



القارئ العربي

في هذه السلسلة الجديدة ،

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني ، يستبدل العقل بالدين ،
ويقيم قطعية مع التراث .

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي لأن الله والقرآن
والرسول - عليهما السلام - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميناً .
ولتقديم هذا «التنوير الإسلامي» للقراء تصدر هذه السلسلة
التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر

- د. محمد عبّارة
- د. سيف عبد الفتاح
- د. محمد سليم العوا
- أ. فهمي هويدي
- د. يوسف القرضاوي
- د. سعيد سوقي
- د. عبد الوهاب المسيري
- د. شريف عبد العظيم
- د. عادل حسنين
- د. طارق البشري

وغيرهم من المفكرين المسلمين .
إنه مشروع طموح لأنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر